

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الاكسندر سيتشو (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٦٠ إلى ٨١ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح والأمن الدولي

هذه المنظمة حيز النفاذ، غير الأساس الذي بُني عليه نظام العلاقات الدولية. وحتى نهاية الحرب الباردة، كانت الأسلحة النووية في قلب السياسات القائمة على القوة، مغيرة مبدأ المساواة القانونية بين الدول ومتسببة في سباق التسلح.

وبدأت التغييرات في العلاقات الدولية تعطي ثمارها في مختلف الميادين. ويسر وفدي أن المجتمع الدولي اتخذ خلال السنة الماضية خطوتين هامتين لوقف انتشار الأسلحة النووية. كانت إحداهما فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والثانية اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهاتان الوثيقتان تاريخيتان وتنشئان التزامات إزالة الأسلحة النووية.

كما أن اعتماد معاهدة بانكوك، التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا كان مشجعا أيضا. وهذا الصك، وهو صك ذو أهمية قانونية وسياسية، جزء من جهود يجري بذلها في مناطق أخرى. فمعاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة رادوتونغا لمنطقة جنوب المحيط الهادئ ومعاهدة بليندابا لأفريقيا ومعاهدة بانكوك

السيد كاماشو اوميسي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني أن أهنئكم سيدي على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى. فخبرتكم المهنية وخصالكم الشخصية ستكفل أن يحقق عملنا نتائج إيجابية وملموسة. وأتعهد لكم ولجميع أعضاء المكتب بتقديم تعاوننا التام. وانتخابكم دليل على أن المجتمع الدولي يسلم بجهود بلدكم، بيلاروس، ومساهماته في نزع السلاح وفي الأمن في كل أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا الوسطى. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السفير المنغولي أردينشولون على توجيهه الماهر لأعمال لجننتنا أثناء الدورة السابقة.

أدت الحرب العالمية الثانية إلى بروز الدعوة إلى نظام جديد للأمن الجماعي والسياسات الهادفة إلى تعزيز السلم والتعاون بين شعوب العالم. هكذا ولدت الأمم المتحدة. بيد أن تفجير القنبلة الذرية، قبل أن يدخل ميثاق

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الي: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي ميدان أسلحة الدمار الشامل، نأمل أن تصادق البلدان التي لديها أكبر مخزونات من الأسلحة الكيميائية على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، مما يتيح لهذا الصك القانوني أن يدخل حيز النفاذ ويشجع الامتثال له على الصعيد العالمي.

وقد تمكنا بالحوار والمفاوضات المتعددة الأطراف من وضع قواعد موضوعية ملزمة لدولنا بغية تحقيق مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، نعتقد بوليفيا أن السلم والأمن الدولي، وكذلك التعاون من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، ينبغي أن يجري تناولها من منظور كلي وبشعور من تقاسم المسؤولية. وينبغي أن تُستكمل النهج الشاملة بجهود إقليمية مستمرة. وفي هذا الصدد، نود أن نشجع على رسم خطط إقليمية لنزع السلاح، لأنها تستطيع أن تلعب دورا في الأمن الجماعي وأن تعزز تدابير بناء الثقة، التي تساعد بدورها في إزالة الريبة فيما بين بلدان أي منطقة.

وندعو إلى إضفاء الديمقراطية الحقيقية على العلاقات الدولية وإلى تخصيص قدر أكبر من الموارد للسياسات التي تعمل على تعزيز السلم والتنمية. ولكن يبدو من المفارقات تشجيع العولمة والتكافل في مختلف ميادين النشاط الإنساني، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري، بينما لا تزال مفاهيمنا عن الأمن والأنشطة العسكرية تترك أثرها السلبى على علاقات التعاون والاحترام المتبادل.

وسباق التسلح، الذي زادت الاختلافات الإيديولوجية ناره اشتعالا، أصبح عقبة في سبيل تطوير عالم أفضل. وهذا ما كانت عليه الحالة أثناء الخمسين سنة الأولى من حياة منظمنا. ولكن بانتهاء الحرب الباردة، تغير ميزان القوى العالمي. ولهذا ينبغي لنا أن نشجع - باقتناع وإيمان مجددين - على بدء سباق جديد هذه المرة، هو سباق نزع السلاح. ويمكن أن يكون هذا أهم تركة تخلفها نهاية هذا القرن لأجيال الألفية القادمة.

السيد ساننيكاو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إنه لما يسعدني سعادة خاصة، سيدي، أن أرحب بممثل بلدي رئيسا للجنة الأولى. وانتخابكم لهذا المنصب المرموق دليل على التسليم الدولي بإسهام بيلاروس في تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح. وبينما أضم صوتي إلى غيري ممن تقدموا إليكم بالتهانئ، فإنني أرجو أن تؤكد لجميع الوفود، من خلالكم، أن بيلاروس تنوي أن تعالج كل

لمنطقة جنوب شرقي آسيا - التي أصبحت نافذة المفعول كليا تقريبا - بالإضافة إلى معاهدة أنتاركتيكا، تدعم مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. وهذه المناطق، التي يعترف بها المجتمع الدولي والتي أنشئت على أساس اتفاقات أبرمت بحرية، تسهم في السلم والأمن العالميين والإقليميين. ونحن نعتقد أنه ينبغي لمناقشات وأعمال هذه اللجنة أن تأخذ في الحسبان هذه التطورات الإيجابية وأن تعكسها في قرارات اللجنة. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي مبادرة البرازيل الرامية إلى ضمان أن يصبح نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة له منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن شأن هذا أن يترك أثرا إيجابيا على المناطق المعرضة للتوتر، مثل الشرق الأوسط، وأن يعزز نظام عدم الانتشار.

وبالمثل، نرحب بالمفاوضات المباشرة بشأن نزع السلاح، التي عقدت في إطار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (الجولة الأولى والجولة الثانية). ونأمل أن تستأنف المفاوضات المتعددة الأطراف لإحراز التقدم نحو إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن الإزالة الكاملة والمؤكدة للأسلحة النووية قابلة للتحقيق الآن أكثر من أي وقت مضى وأنها تشكل أولوية للمجتمع الدولي. وبهذا الاعتقاد يؤيد بلدي برنامج نزع السلاح النووي التدريجي الذي اقترحته حركة عدم الانحياز وغيرها من الدول المحايدة على مؤتمر نزع السلاح، والذي سيقدم إلى هذه اللجنة.

والتقدم البناء الذي أحرزناه في ميدان نزع السلاح النووي ينبغي أن تصحبه تدابير محددة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. فالاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية وعدم وجود نظم قانونية تحكم حظرها والحد منها والاتجار بها يعطي هذه الأسلحة تأثيرا مدمرا ومهلكا.

واستمرار تصنيع وزرع الألغام البرية يقلقنا أيضا. وتتطلب هذه الحالة اتخاذ تدابير قانونية وإنسانية بسرعة لوضع نظام قانوني عالمي شامل يحظر جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد وللتخفيف مما تسببه هذه الألغام من ألم ومعاناة للمدنيين مما يعوق أنشطة هؤلاء الناس الاجتماعية والاقتصادية. وسيواصل بلدي هذا العام مشاركته في تقديم مشروع القرار الذي يدعو الدول إلى اعتماد اتفاق دولي يحظر استخدام وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد.

أبريل الماضي بصدد التوقيع على معاهدة بليندايا علامة إيجابية من الهيئة التي تقع على كاهلها مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين في الأمم المتحدة. ويشجع هذا البيان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ويحث بلدان نصف الكرة الشمالي على اتخاذ خطوات مماثلة. وفي هذه الظروف، كما ذكر رئيس وفد بلدي في بيانه أثناء المناقشة العامة في الجلسات العامة،

"إننا نعتبر من غير المنطقي لأوروبا أن تظل القارة الوحيدة التي لا تتخذ فيها خطوات عملية في هذا الاتجاه". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٨، ص ٠٠)

إن أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان، التي كان لديها إلى عهد قريب ٣٤٠٠ قذيفة نووية في أراضيها، ما فتئت تسهم إسهاما هاما في عملية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح - وهو إسهام يثني المجتمع الدولي عليه وافر الثناء وستزال آخر القذائف النووية الاستراتيجية من أراضي بيلاروس بحلول نهاية العام الحالي، مما يحرر منطقة أوروبا الوسطى والشرقية برمتها من هذا النوع من الأسلحة.

وفي ضوء الواقع الجديد في هيكل الأمن الأوروبي الذي يتطور بلا انقطاع، اتخذ رئيس جمهورية بيلاروس مبادرة هامة وذات صلة بالواقع، أشار إليها المتكلمون الذين سبقوني، بإنشاء مساحة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة الأوروبية. ويمكن تلخيص أهداف إنشاء هذه المساحة فيما يلي: الإسهام في عملية نزع السلاح النووي؛ وتحاشي تكرار المواجهة النووية في أوروبا؛ وادخال عنصر موحد للاستقرار والأمن في بلدان المنطقة، التي تختلف وجهات نظرها حول هيكل نظم الأمن لعموم أوروبا؛ وتوطيد الالتزامات التي تعهدت بها دول المنطقة بالفعل بأن تصبح دولا غير حائزة للأسلحة النووية؛ والحيلولة دون إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل من جديد في المنطقة؛ وبناء الثقة بين دول المنطقة. والاصطلاح الذي اخترناه - "مساحة" - يقصد منه جعل فكرة الوضع الخالي من الأسلحة النووية في وسط أوروبا فكرة مرنة، ودعوة من يمكن أن يشاركوا والدول المعنية لمناقشة أسس تحقيق هذه الفكرة.

ونعتقد أن المساحة الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن تركز على مجموعة متماسكة ومتناسقة من الالتزامات القانونية والسياسية التي تتعهد بها الدول من طرف واحد

البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى معالجة بناءة لكي تيسر التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء بغية الوفاء بمتطلبات عملية نزع السلاح بكل جوانبها.

ولما كانت جمهورية بيلاروس تدرك الحاجة إلى تطوير وتنفيذ آليات دولية تدعم الأمن وتكفل الأمن الوطني بفعالية أيضا، فإنها تعلق أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة بصفتها ضامنا لكفاءة هذه الآليات ولطبيعتها التعددية. وقد كان فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حدثا رئيسيا سبق الدورة الحالية للجمعية العامة وسيكون له أثره على مداورات اللجنة الأولى هذا العام. وقد وقع وزير خارجية بلدي على هذه المعاهدة في أول يوم، أي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأود هنا أن أؤكد اشتراك بيلاروس الكامل في اختتام العمل بشأن المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. وبهذه الروح ننوي أن نقدم لمؤتمر نزع السلاح - وهو الهيئة التفاوضية ذات السلطة - خبرتنا، نحن الدولة الفتية التي حسمت، بالرغم من ذلك، قضايا معقدة في مجال الأمن ونزع السلاح.

واليوم، يواجه مؤتمر نزع السلاح مهمة توطيد عملية نزع السلاح النووي ومواصلة تطويرها. وتشمل الأولويات القصوى في هذا المجال بدء التفاوض في تاريخ مبكر حول عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية، والصياغة العاجلة لصك ملزم دوليا بشأن الضمانات الأمنية السلبية والإيجابية التي تعطيها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لها فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وقد اتخذت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ببيانات عن الضمانات الأمنية المعطاة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أدلت بها في مجلس الأمن في سياق اتخاذ القرار ٩٨٤ (١٩٩٥). والجهود المنتظمة التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف تخفيض الأسلحة النووية في العالم مطلب هام مسبق لتعزيز المقدرة والتأثير الإيجابيين لجميع المساعي المبذولة لتحقيق هذا الهدف.

وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن. كما أنه بالتوقيع على معاهدة بليندايا، وبانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكولات الخاصة بها، يصبح نصف الكرة الجنوبي برمته منطقة موحدة خالية من الأسلحة النووية. والبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ١٢ نيسان/

تلك الأسلحة. وقد قدمنا اقتراحاتنا بشأن زيادة فعالية الاتفاقية في مؤتمراتها الاستعراضية، ونشعر بالارتياح لأن موقفنا تجسد في قراراتها النهائية.

وبيلاروس تؤيد زيادة تطوير التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولكن من سوء الحظ أن الخبرة التي جمعها اخصائيو بيلاروس في هذا المجال لم تستغل حتى الآن، ولا تزال تنتظر الاستخدام على النحو الملائم في إطار التعاون الدولي.

أما نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا فهي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لتعزيز إجراءات الرقابة على الأسلحة التقليدية وزيادة الشفافية وبناء الثقة. ومن المعروف بشكل عام أن بيلاروس تواجه مشاكل خطيرة، ومشاكل اقتصادية بوجه خاص، في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة ويسعدني كثيرا أن أعلن أن جمهوريتنا، على الرغم من تلك الصعوبات وعدم توفر المساعدة الكافية، أوفت بجميع التزاماتها بتخفيض الأسلحة التقليدية بموجب المعاهدة. ونتطلع الآن إلى التكيير ببدء مفاوضات لتكثيف هذه المعاهدة مع الحقائق الجديدة حتى يمكن للدول الأطراف فيها أن تضع مخططا لقرارات مقبولة من الجميع، قبل مؤتمر القمة القادم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في لشبونة.

كما أن نتائج مؤتمر استعراض اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفردة الضرر أو عشوائية الأثر يمكن أن تساعد في الجهود الدولية المبذولة مؤخرا في هذا المجال. وأود أن أقول، مع الارتياح، إننا أبلغنا توا بأن المجلس الأعلى لجمهورية بيلاروس صدق على البروتوكول الثاني للاتفاقية، المتعلق بالألغام البرية، والبروتوكول الرابع المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى. فضلا عن ذلك، مازال الوقف الاختياري الذي أعلنه رئيس بيلاروس حتى نهاية عام ١٩٩٧، لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، ساري المفعول.

ونحن نؤيد البند الجديد الهام المدرج في جدول أعمال اللجنة الأولى بشأن الجوانب الإيكولوجية لنزع السلاح؛ إن هذه القضية تتسم بأهمية آنية خاصة للبلدان التي يجري فيها إغلاق القواعد العسكرية وتتخذ فيها تدابير مكثفة لتخفيض الأسلحة وتحويل مرافق الإنتاج الحربي. وقد أتاحت لنا من قبل فرصة الإعراب عن تأييدنا لفكرة إدراج أحكام بشأن الجرائم المتصلة

أو من عدة أطراف. ويمكن أن تشمل الأطراف في هذه المساحة أقرب جيراننا الذين يرون أن العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي ستحل مشاكلهم الأمنية، بالإضافة إلى البلدان الخالية من الأسلحة النووية بشكل تقليدي، والدول المحايدة. ويمكن لدول منظمة حلف شمال الأطلسي التي تتخذ موقفا معينا بالنسبة للأسلحة النووية للحلف أن تصبح جزءا من هذه المساحة بشكل أو بآخر.

وإلى جانب التدابير المتعلقة بالأسلحة النووية، يمكن للمساحة الخالية من الأسلحة النووية أن تشترك عناصر مثل الجهود الإقليمية التي تبذل لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد الانشطارية، ولتعزيز سلامة منشآت الطاقة الذرية ومدى الاعتماد عليها. ويمكن أيضا للمساحة الخالية من الأسلحة النووية أن تترك للمشاركين فيها الخيار في الالتزام بعدم اتخاذ أية خطوات تتعلق بالأسلحة التقليدية أو بالأنشطة العسكرية التي قد تشير ردا نوويا مضادا.

وأود أن أؤكد أن فكرة المساحة الخالية من الأسلحة النووية لا يمكن تصورها تصورا تبسيطيا كوسيلة لمواجهة خطط توسع منظمة حلف شمال الأطلسي. فمبادرة بيلاروس لا يقصد بها وقف أي شيء؛ بل إنها تهدف إلى البحث عن حلول في إطار خلق نظام أمني لعموم أوروبا، مع أخذ مصالح كل البلدان الأوروبية والترتيبات الأمنية في الاعتبار.

وفي هذا السياق فإن الاقتراح المتعلق بالحد من نشر الأسلحة النووية خارج حدود الدول النووية اقتراح غاية في الأهمية. كما نعلق أهمية خاصة على مسألة الشراكة من أجل السلام التي بدأت بيلاروس تشارك فيها بصورة مباشرة، والتي تعزز المشاركة فيها على نحو أكثر اكتمالا في المستقبل.

ومن الجدير بالملاحظة أن الوفود رحبت بالاجتماع بتصديق ٦٤ دولة، من بينها بيلاروس، على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ولقد صدقنا على الاتفاقية في شباط/فبراير ١٩٩٥، وفي تموز/يوليه من هذا العام أودعنا صكوك التصديق عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

كما نعلق أهمية كبرى على وضع تدابير عملية لتعزيز نظام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير

فكلها بلدان غير ساحلية. وآسيا الوسطى، على الرغم من خلفيتها وحضارتها، تواجه صعوبات جمّة في فترتها الانتقالية. فثمة مجموعة من الهويات السياسية والثقافية تركت كل منها في المنطقة بصمات فوق بصمات سابقتها، وكان آخرها الإسلام والماركسية. ولكن السمة الخاصة الرئيسية التي تجمع بين كل هذه الجمهوريات هي أنها تمر بمرحلة بناء الدولة، وبالتالي فإنها تولي أعلى أولوية لقضايا السلام والأمن والاستقرار في سياساتها الداخلية والخارجية، لأنه لا يمكن ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة إلا في ظل هذه الظروف الأساسية.

وكما أشرت من قبل، تقع قيرغيزستان في قلب قارة أوراسيا، تحيط بها بلدان ذات قدرات نووية، وتتوسط موقعين اشتهرا عالميا بأمنهما حقلان للتجارب النووية، وهما سميبلاتينسك في كازاخستان، وهو لا يعمل حالياً، ولوب نور في الصين. وجميع النتائج الممكنة المترتبة على التجارب ومنتجاتها الجانبية كانت بالحرف الواحد تسقط فوق رؤوس سكاننا وفوق أراضيهم، مخلفة وراءها اليأس والمآسي الإنسانية. ولهذا الأسباب لم تتردد سلطات الجمهورية في الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهما بحق حدثان تاريخيان يزيدان من الزخم نحو نزع السلاح النووي.

وثمة مسألتان أخريان ما زالتا على جدول أعمال تحديد الأسلحة النووية، وهما إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى؛ وإجراء مزيد من التخليصات في الأسلحة النووية بهدف نهائي هو إزالتها من على وجه الكوكب. ولا بد من الإشارة إلى أن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب يثبت قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها في العام الماضي في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥. كما أنه يشير التوقعات بأن المسألتين الأخريين، اللتين أشرت إليهما، يمكن حسمهما بنفس الطريقة.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن أشد التهديدات انتشاراً منذ نهاية الحرب الباردة هو التهديد الذي تفرضه الحروب الأهلية والصراعات المحلية والإقليمية. وبالنسبة لجمهوريتنا، فإن هذه حقيقة مروعة. فالصراعات في البلدين المجاورين: طاجيكستان وأفغانستان تؤدي إلى معاناة بالغة لشعبيهما وتسبب

بالتسبب في إحداث أضرار متعمدة وجسيمة في البيئة، في مشروع مدونة الجرائم المرتكبة ضد السلم والأمن.

كل هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الكبرى من هذا القبيل تفتح الطريق لدفع الجهود في مجال نزع السلاح الجزئي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وخاصة في مناطق الصراع. ونحن نسهم في صياغة توصيات بشأن الأسلحة الصغيرة، بمشاركةنا في فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

وبيلاروس، إلى جانب مجموعة من البلدان الأخرى، تؤيد بصفة تقليدية اتخاذ الجمعية العامة لقرار بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة ذات صلة بهذه الأسلحة. وهذا البند مدرج في جدول أعمال الدورة الحالية. ونعتمد تقديم مشروع قرار بشأن هذا البند، آمليين في أن يعتمد بتوافق الآراء.

لقد أصبحت هذه السنة علامة بارزة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وزيادة تعزيز الأمن الدولي. وأود أن أعرب عن ثققتنا بأن مداولات اللجنة الأولى والقرارات التي تتخذها ستعيننا على الاحتفاظ بقوة الدفع. ووفد بيلاروس مستعد للإسهام في بلوغ هذه الغاية بكل السبل الممكنة.

السيد قذراكونوف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، اسمحوالي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وإننا لعلنا ثقة بأن قيادتكم الحكيمة والمساعدة التي يسديها سائر أعضاء المكتب ستدفعان قدماً بأعمال اللجنة في هذه الدورة. وتود قيرغيزستان أن تؤكد خالص تأييدها لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة.

تقع جمهوريتنا في آسيا الوسطى، أي في المنطقة التي تلتقي فيها طرق الحضارات الألفية التي تربط بين آسيا وأوروبا. وفضلاً عن الدول الموجودة أصلاً، تضم هذه المنطقة الجمهوريات الخمس المستقلة حديثاً، وهي أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وقد أوجد بزوغ هذه الجمهوريات واقعا جغرافيا - سياسيا جديدا له عدد من الملامح المتميزة.

نزع السلاح النووي العام. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي انتباه الممثلين الى المبادرة التي اقترحها المرة تلو المرة رئيس بلدي ورؤساء دول الجمهوريات المجاورة كازاخستان وأوزبكستان ومنغوليا، المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقبل أسبوع واحد فقط أكد وزير خارجيتنا مجددا وهو يتكلم أمام الجمعية العامة هذه الفكرة الجذابة بجميع جوانبها.

وإن السعي بحسن نية الى تحقيق هذا الهدف يشهد على تصميم حكوماتنا القوي على ترجمة هذه الفكرة الى حقيقة. ولقد أظهرت أحداث الأعوام القليلة الماضية أهمية الاقتراح وأن هناك فرصة حقيقية لتنفيذها. ونحن نعتقد أن هذا النوع من الترتيبات من شأنه أن يُشكل تدبيرا هاما من تدابير نزع السلاح وأن يُعزز أمن الدول المعنية والاستقرار في المنطقة أيضا.

السيد إسكوفار سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن ارتياح وفد بلدي إذ يراكم تتراًسون عمل اللجنة. ونحن متأكدون بأن دورتنا ستسفر عن نتيجة ناجحة بفضل خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية. وبوسعكم أن تطمئنوا إلى تعاون وفد بلدي. وأود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب.

لقد وقّعت فنزويلا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الخمسين، وبنفس الحماس الذي وقعت به معاهدة عام ١٩٦٣ لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء.

وجميع الجهود المبذولة نحو تحقيق نزع السلاح ستحظى بتأييد فنزويلا القلبي الحازم. ونأمل أن تحرر البشرية في القرن المقبل من جميع أنواع الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل؛ وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن مفاوضات نزع السلاح يجب أن تبدأ لتحقيق ذلك الهدف فيما تبقى من هذا القرن.

وفي هذا السياق، أيدت فنزويلا في مؤتمر نزع السلاح برنامج العمل المقترح للقضاء على الأسلحة النووية في ثلاث مراحل، على النحو الذي ورد في الوثيقة CD/1419 المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦. والمرحلة الأولى تتجه صوب خفض التهديد النووي واعتماد تدابير لضمان نزع السلاح النووي؛ والمرحلة الثانية تغطي البحث عن طرق خفض الترسانات النووية وتعزيز الثقة بين الدول؛

تهديدات جديدة للاستقرار في المنطقة، ومن أهمها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. ولهذه الظاهرة المتزايدة الانتشار أثر على الاستقرار الداخلي للدول وعلى الصراعات الإقليمية.

وحكومة فيرغيزستان تؤيد المحاولات الدولية والإقليمية لكبح النقل والاستخدام غير المشروعين للأسلحة التقليدية. وهي تعترف بالحاجة الى التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة باعتبار ذلك إسهما فعالا في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونحن نرحب بالمفاوضات الجارية لوضع إطار لتحديد الأسلحة التقليدية ولخفض التسلح في القرن الحادي والعشرين. ومن الأمور المشجعة أن التقدم أحرز أيضا في وضع ترتيبات جديدة بشأن الضوابط على تصدير الأسلحة التقليدية والمواد والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. والتقدم الهام الذي أحرز في هذه الأمور يُبين أن تحديد الأسلحة ليس بأي حال من الأحوال مسألة ثانوية على جدول أعمال الأمن.

وحكومة الجمهورية القيرغيزية ترحب بالتقدم المحرز في التوصل الى حل سياسي للصراع في ناغورني-كاراباخ وصراعات أخرى في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق - في منطقة عبر دنبيستر، وجنوب أوسيتيا، وأبخازيا. ونوافق على موقف الاتحاد الروسي القاضي بأن مشكلة إزالة الألغام في مناطق الصراعات في بلدان رابطة الدول المستقلة بحاجة الى حل سريع.

ونشاط خبراء الأمن رأبهم في أن المؤسسات الأمنية القائمة ليست كافية لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة. فالتوقعات كبيرة بأن تكرس هيكل الأمن الدولي - مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها - مستويات لم يسبق لها مثيل من الموارد البشرية والمالية لدرء الصراعات وتسويتها، وهناك مطالب لمواءمة مبادئ وأحكام وإجراءات دولية مع الحالة الجديدة. ويؤكد الخبراء أنه لما كان الاستقرار الدولي لم يعد اليوم يعتمد على العوامل السلبية مثل الردع المتبادل، فإن القوة الأساسية للاستقرار وبناء الثقة في فترة ما بعد الحرب الباردة هي التعاون القائم على تكافل المصالح الوطنية.

ومع أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لا يمكن اعتباره إلا خطوة جزئية، فإنه يمكن أن يكون بالتأكيد إسهما مفيدا في عملية تؤدي في آخر الأمر الى

ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وبالمثل، نطلب مرة أخرى إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسهم في تحقيق هذا الهدف وأن تعطي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال هذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها.

ويُرحب وفدي مع الارتياح باعتماد "المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي" بتوافق الآراء. وهذه مسألة تناولتها هيئة نزع السلاح. ونرى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يُسبب ضررا للناس ويُشجع العنف ويُعزز الإرهاب ويحمي الاتجار بالمخدرات ويُشجع الجنوح بشكل عام. ولهذه كلها أثر سلبي على الأمن الداخلي وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة. ونفهم أن المبادئ التوجيهية التي اعتمدت تُشكل مجموعة مبادئ تحكم نقل الأسلحة، ونأمل أن تصبح هذه المبادئ التوجيهية في القريب العاجل سارية المفعول وملزمة قانونا لجميع الدول. وريثما يتم ذلك فإنها توفر دليلا هاما وقيما لسلوك الأمم في هذا الصدد بهدف صون السلم والأمن الدوليين.

وفي الدورة الخمسين اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار المعنون "تدابير لتقييد النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية واستعمالها" وأعربت بذلك عن الاهتمام الحقيقي من جانب المجتمع الدولي بالقضاء الكامل على هذه الآفة. ويدعو ذلك القرار الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة تلتزم ضمان الوقف الفوري للنقل غير المشروع للأسلحة وإلى تزويد الأمين العام بالمعلومات ذات الصلة. كذلك يطلب القرار إلى الأمين العام أن يُعد تقريرا يتضمن الآراء التي تُعرب عنها الدول الأعضاء. ونرى أن هذه المسألة يجب أن تظل قيد الاهتمام وبطريقة شاملة كما هو الحال حتى اليوم. وبالإضافة إلى ذلك يأمل وفدي أن تتوصل اللجنة الأولى مرة أخرى إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة كما كان الحال في السنة الماضية.

والمشكلة الخطيرة المتمثلة في الألغام البرية المضادة للأفراد أصبحت إحدى الأولويات الرئيسية في ميدان نزع السلاح، ذلك أن عدد الأفراد الذين يُقتلون أو يُشوهون أو يُجرحون بسبب هذه الأسلحة المُخفاة يتزايد كل يوم في صفوف السكان المدنيين وغالبا ما يكون الضحايا الرئيسيين لهذه الأسلحة العاملون في الحقول والنساء والأطفال، الأمر الذي يترك آلاف الأسر في حزن وكآبة.

والمرحلة الثالثة تتصور توطيد دعائم عالم خال من الأسلحة. وفي هذا الشأن، يعتقد وفد بلدي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل خطوة إلى الأمام في سبيل القضاء التام على الأسلحة النووية، وبالتالي يُعلق أهمية كبرى عليها ويوليها دعمه الكامل.

إن الترتيبات الدولية الفعالة والمنسقة لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تُشكل إحدى الأولويات الكبرى لدى البلدان النامية.

إن فنزويلا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلوكو. إننا أمة مسالمة ملتزمة بنزع السلاح، ووفقا لذلك، نؤيد تأييدا تاما إبرام هاتين المعاهدتين ونرحب بحرارة بالفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية بأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يخالف قواعد القانون الدولي. وفي هذا الشأن، تأمل فنزويلا أن يسهم عمل اللجنة الأولى إسهاما كبيرا في التوصل إلى حلول فعالة ترمي إلى إبرام المبكر لاتفاقات في هذا المجال من مجالات نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، يود وفد بلدي أن يذكر أنه أنشئت خلال ما يسمى بالحرب الباردة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق معاهدة تلاتيلوكو. وكان هذا دليلا واضحا على الإرادة السياسية والمقاصد السلمية لبلدان المنطقة. ونحن نلاحظ اليوم بارتياح كبير إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مناطق عديدة من العالم. ومعاهدات راروتونغا وبانكوك وبليندابا وانتاركتيكا أمثلة واضحة على رغبة الشعوب في التخلص من تهديد الكابوس النووي المرعب. وفنزويلا تؤيد تأييدا حازما إنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية وتشجع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك، فهما سكان أساسيان لحظر هذه الأسلحة. وسيؤيد وفدي بغير تحفظ جميع مبادرات المجتمع الدولي لإنشاء هذه المناطق في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق يود وفدي أيضا أن يشكر وفد البرازيل الذي قدم مشروع قرار بشأن توطيد دعائم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة، نعلق عليه أهمية كبيرة.

وبالنسبة للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح فإننا نلاحظ بارتياح كبير أن هذا البند قد أدرج في جدول أعمال آخر اجتماع لمؤتمر نزع السلاح. ونلاحظ أيضا التقدم المحرز في تبادل الآراء بشأن هذه المسألة ونرحب بهذا التقدم باعتباره إسهاما قيما في وضع أساس المفاوضات بشأن هذا البند في المستقبل.

وفي ضوء حقائق الوضع الراهن في عملية نزع السلاح، التي لا تزال فيها الصكوك الدولية قيد المناقشة والأسئلة المتعددة موضع المفاوضات، فإن وفدي يوصي بتخصيص وقت أطول لتنفيذ تدابير ملموسة في هذا الميدان، ويرى أن من المناسب أن يؤجل انعقاد الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح إلى موعد لاحق وربما حتى عام ٢٠٠٠.

وتؤيد فنزويلا وضع قواعد ومبادئ توجيهية مقبولة لدى الدول الأعضاء تحكم النقل الدولي للتكنولوجيا الرفيعة للتطبيقات العسكرية. وتشجع كذلك تكثيف الجهود لاستخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح وتؤيد استخدام تلك التكنولوجيا لصون السلم والأمن الدوليين. ويرى وفدي أن من الضروري تكثيف تلك الجهود للوصول إلى تحديد واضح وملموس لهذه المسألة.

وفي سياق التعليم بشأن نزع السلاح يقلقنا تقرير الأمين العام عن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إذ يذكر الأمين العام مع الأسف الشديد أنه كان من الضروري تعليق أنشطة مركز ليمّا حتى إشعار آخر لأسباب مالية. ويجب علينا أن نتغلب على هذه الحالة تمشيا مع مفهوم الأمم المتحدة بأنه لا يمكن إحلال السلم دون التنمية ولا يمكن تحقيق التنمية دون السلم. وتشكل مراكز نزع السلاح أرضية خصبة لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولهذا السبب تُشارك فنزويلا في مناشدة الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية أن تُقدم الإسهامات الكافية التي تسمح بالاستئناف العاجل لأنشطة مركز ليمّا.

السيد ياقيف (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
أود أن أعنتم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وهو إقرار تستحقونه عن جدارة لمهاراتكم وكفاءتكم. وأؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدي معكم في توجيه مداولات هذه اللجنة نحو خاتمة ناجحة.

وأسى. وبالإضافة إلى ذلك تلحق هذه الأجهزة أضرارا خطيرة باقتصادات البلدان التي زرعت فيها.

وترحب فنزويلا مع الارتياح بقرار الدول التي أعلنت الوقف الاختياري الانفرادي لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. بيد أنها ترى أن الحظر الكامل لإنتاج وتصدير ونقل وتخزين هذه الأسلحة من شأنه أن يكون حلا حاسما لمشكلة تلك الأجهزة المتفجرة التي هي مفرطة الضرر وعشوائية الأثر.

ثمة جانب آخر يحظى باهتمام وفدي وهو الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وفي أيار/مايو من هذا العام وجهت حركة عدم الانحياز إلى الرئيس الفرنسي السيد جاك شيراك، باعتباره مضيفا لاجتماع القمة للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة (مجموعة ال ٧) رسالة تطلب فيها من هذه الدول أن تُخصص ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة والتعاون من أجل التنمية في أقل البلدان نموا، وذلك وفقا لما ورد في برنامج العمل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن. ويرى وفدي أن مجموعة البلدان السبعة يمكنها أن تصل إلى هذه النسبة بالإفراج عن الموارد الناشئة عن تنفيذ الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح والحد من الأسلحة.

وتولي فنزويلا اهتماما خاصا لنزع السلاح الإقليمي. وقد اتخذت مؤخرا بضع مبادرات إقليمية لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك عن طريق عقد اجتماعات وإقامة آليات أخرى تستهدف تعزيز تدابير بناء الثقة، مثل مؤتمر نصف الكرة بشأن تدابير بناء الثقة الذي عُقد في الأرجنتين في ١٩٩٤، ومؤتمر تدابير الأمن وبناء الثقة الذي عُقد في شيلي في ١٩٩٥؛ واجتماعي القمة لوزراء الدفاع في نصف الكرة اللذين عقد أحدهما في فرجينيا في حزيران/يونيه ١٩٩٥، والآخر في باريلوتشي في الأرجنتين في الأسبوع الأول من هذا الشهر. ومن الاجتماعات الأخرى التي عُقدت في هذا الصدد الحوار بين مجموعة ريو والاتحاد الأوروبي بشأن تدابير بناء الثقة، الذي عُقد في ساو باولو بالبرازيل في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وبرنامج أمريكا الوسطى لإزالة الألغام تحت رعاية اللجنة الخاصة المعنية بأمن نصف الكرة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وقد شارك بلدي في جميع هذه الجهود كما أنه يؤيد بحزم حل النزاعات بالوسائل السلمية.

الإقليمي وتحديد الأسلحة بوصفه محفلاً إقليمياً في إطار عملية السلام لتكملة المحادثات الثنائية من خلال البحث عن استجابات تعاونية لمشاكل الأمن. وأمل إسرائيل الوطيد أن تعاد الدعوة إلى اللجوء إلى هذا الإطار الإقليمي من أجل معالجة شواغل الأمن الإقليمي لمنطقتنا بمشاركة نشطة مع جميع دول الشرق الأوسط.

إن مفهوم المنطقة ككل هو بالفعل لب نهج إسرائيل في معالجة قضيتي الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة. وينبع إيمان إسرائيل بهذا المفهوم من أحد المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية: ألا وهو الاعتراف بأن مثل هذه المشاكل لا يمكن معالجتها إلا من خلال المفاوضات المباشرة. وقد أثبت هذا النهج صحته المرة تلو المرة، وكرر وزير خارجية إسرائيل التأكيد عليه مرة أخرى أمام الجمعية العامة عندما قال:

"وتكمن ميزة هذا النهج الإقليمي في أنه يقوم على أساس المفاوضات المباشرة بين دول المنطقة. وتتمثل المرحلة الأولى في بناء الثقة، وعلينا بعد ذلك أن نضع تحديد الأسلحة وآليات نزع السلاح موضع التنفيذ". (المرجع السابق الذكر، ص ١٥)

وترجح كفة هذه الميزة على النهج العالمي الذي لا يمكن توفير استجابة لمشاكل الأمن الفريدة بشكل عام ولمشاكل أمن إسرائيل بشكل خاص.

ويشكل مفهوم المنطقة ككل أحد مبادئ سياسة إسرائيل فيما يتعلق بالقضية النووية، بما في ذلك إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وإذا سمحتم لي، سيدي، فإنني أود أن أسهب في تفاصيل الحديث عن قضية المناطق الخالية من الأسلحة النووية بجانبها العالمي والإقليمي. لقد أثبتت هذه القضية في الآونة الأخيرة وكانت موضوع نقاش كثير. وقبل أن أبين موقف إسرائيل من هذا الموضوع أود أن أوجه نظر اللجنة إلى أن فريقاً مخصصاً من خبراء حكوميين مؤهلين قام في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٧٤ بإعداد دراسة شاملة تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح عن مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تقرير ذلك الفريق قدم في وقت لاحق إلى الجمعية العامة. ومن الأمور السديدة أن أقتبس من ذلك التقرير لا سيما الفقرات المتعلقة بمسألة أهمية الاعتبارات الإقليمية في سياق المبادئ الخاصة بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. يقول التقرير:

إن إسرائيل، حكومة وشعباً، متحدة دوماً في السعي إلى تحقيق السلام مع جميع جيرانها. والحكومة الجديدة ملتزمة أيضاً بالتزاماً ثابتاً بمواصلة الجهود الجارية على طريق السلام. لقد أرسى مؤتمر مدريد الإطار اللازم لعملية السلام من خلال قناتها الثنائية والمتعددة الأطراف. وتتمثل ركائز هذه العملية في معاهدتي السلام بين إسرائيل وجارتها المباشرتين، مصر والأردن. واستؤنف الحوار مع الفلسطينيين في جهود متواصلة تستهدف حسم الاختلافات بين الجانبين وتنفيذ الاتفاقات.

والتقدم يجري إحرازه.. كما أن من الأهداف المباشرة لهذه الحكومة أن تستأنف الحوار مع سوريا باعتبارها عنصراً هاماً للسلام في منطقتنا. وقد كرر تأكيد هذه السياسة مؤخراً وزير خارجية إسرائيل السيد دافيد ليفي أمام الجمعية العامة عندما قال:

"أود أن أؤكد رسمياً من جديد التزام إسرائيل الذي لا يمكن الرجوع عنه بمواصلة السير على طريق السلام وتصميمها على هذه المواصلة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، ص ١٥)

لقد أولت إسرائيل أهمية كبيرة لقضيتي الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة باعتبارها عنصراً أساسياً في جهود صنع السلام في الشرق الأوسط. وفي ضوء الحالة المتفجرة في منطقتنا، تتطلب معالجة هاتين القضيتين توخي أقصى درجات الحذر والدراسة المتأنية. فالיום أكثر من أي وقت مضى، بات من الواضح تماماً أن الأمن، باعتباره هدفاً إقليمياً ووطنياً، لا يمكن تحقيقه دون التخلي بشكل كامل وقاطع عن العنف كوسيلة سياسية. وفي هذا الخصوص قال وزير خارجية إسرائيل في بيانه أمام الجمعية العامة ما يلي:

"لا يعتبر الأمن هاجساً مستبداً أو عقيدة عمياء لأنه يمس صميم وجودنا في منطقة لا تزال لسوء الطالع تحتدم بالتهديدات وعدم الاستقرار. ومن ثم ينبغي أن يكون الأمن حجر الزاوية في صرح السلم. ولا يمكن تحت أية ظروف أن يكون الأمن مجرد عالق بتلابيب عملية لم يقل فيها الإرهاب والعنف كلمتهما الأخيرة بعد". (المرجع السابق الذكر، ص ١٣)

ومن المهم كذلك أن نؤكد مرة أخرى أن مشاكل الأمن الإقليمي لا يمكن تسويتها إلا فيما بين دول المنطقة. ولذلك، أيدت إسرائيل إنشاء الفريق العامل المعني بالأمن

السياق الكامل لعملية السلام ولجميع المشاكل الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

وثانيا، فيما يتعلق بالإطار الإقليمي، لم يتحقق عدم انتشار الأسلحة النووية إلا بالقيام في الوقت المناسب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قابلة للتحقق المتبادل.

وثالثا، النهج المطلوب هو نهج الخطوة - خطوة. فالنزعة العملية تقتضي بدء العملية بتدابير لبناء الثقة والأمن، وإقامة علاقات سلام ومصالحة فيما بين جميع دول المنطقة وشعوبها، وفي الوقت المناسب إكمال العملية بمعالجة مسألة تحديد الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، فيها تعطي الأولوية لنظم الأسلحة التي أثبتت التجربة أنها مدمرة ومزعزة للاستقرار.

ورابعا، فيما يتعلق بصدارة عملية السلام، ينبغي أن تجري مفاوضات بشأن جميع المسائل المتعلقة بأمن المنطقة بطريقة حرة ومباشرة في إطار عملية السلام التي تشمل جميع دول المنطقة.

وتعتقد إسرائيل أنه سيأتي اليوم الذي تكون فيه الظروف في منطقتنا مفضية إلى إجراء مناقشات مباشرة بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإلى أن يأتي ذلك اليوم فإن الفكرة التي يتعين أن تغرس في ذهننا تتمثل في أنه لا يمكن في عملية صنع السلام تسوية أي مسألة بمعزل عن غيرها من المسائل، ولكن إحراز التقدم في مجال ما، خصوصا في مجال التصالح السياسي، يمكن أن يؤدي إلى التقدم في مجالات أخرى أيضا.

وقال الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (A/48/399) ما يلي:

"لا يمكن تصور إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولا تنفيذها في فراغ سياسي وفي عزلة عن عملية التصالح". (A/48/399، الفقرة ٢٢)

وتؤيد إسرائيل هذا المفهوم جملة وتفصيلا ولذا فهي تعتقد أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وموثوق بها، في منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن أن تكون إلا خاتمة تصديق على سلم دائم؛ فلا يمكن أن تسبق ذلك السلم. وكل محاولة سابقة لأوانها لمناقشة إنشاء مثل تلك

"إن الظروف التي يمكن أن تكون فيها إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية قابلة للنجاح عمليا وإنها يمكن أن تعزز الأمن تختلف بالتأكد اختلافًا كبيرًا من منطقة إلى أخرى. فاعتبارات الأمن ومفاهيم الدول تتباين، وليس من الممكن أو من الواقعي أن نحدد مسبقا مبادئ توجيهية دقيقة لإنشاء تلك المناطق نظرا لأن الحكومات ذاتها هي التي تقرر احتياجاتها الأمنية وتحدد مصالحها الوطنية المباشرة وطويلة الأجل". (CCD/467، الفصل الثالث، الفقرة ٩)

وتبين حقا دراسة للمبادئ الأساسية التي تم الاسترشاد بها في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى أن جميع الأطراف الإقليمية تتشاطر عددا من المصالح المشتركة. وكانت جميع الدول الإقليمية - سواء في أمريكا اللاتينية، أو في منطقة المحيط الهادئ، أو في أفريقيا - يتمتع كل منها بقواسم مشتركة تشكل شروطا مسبقة مطلقة لإنشاء المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. وتشمل الظروف التي كانت سائدة قبل إنشاء تلك المناطق في جملة أمور وجود علاقات سلمية وثقة متبادلة، وتعاون اقتصادي وإيمان عام بتعزيز المصالح المشتركة من خلال أطر إقليمية مؤسسية. ونجحت الرغبة الملحة في الشروع بهذا المسعى في جميع الحالات عن مبادرات إقليمية ومفاوضات مباشرة توجت بتوافق في الآراء. وحتى بعد كل هذا، اقتضى الأمر القيام بعملية طويلة وشاقة لبلوغ هدف إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وإذ أنتقل إلى الحديث عن الشرق الأوسط، فإن الحالة مختلفة مع الأسف. ففي الوقت الحالي، لا تزال عدة دول إقليمية في حالة حرب مع إسرائيل من الناحية الرسمية. وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض الدول الإقليمية ترفض نبذ الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات، وتحاول بشكل مباشر أو غير مباشر عرقلة عملية السلام بما في ذلك استخدام وسائل الإرهاب. ومن هنا يكون من الواضح أنه مازال العديد من الشروط المسبقة لإجراء مناقشات مجددة لتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط بما في ذلك إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية مفقودا في الوقت الحالي.

ولذلك، تقوم سياسة إسرائيل فيما يتعلق بالمسألة النووية في منطقة الشرق الأوسط على المبادئ التالية: أولها الشمولية. لا بد من أن تعالج المسألة النووية ضمن

الإنسانية، وهم ضحايا أبرياء لا حماية لهم من تلك الألغام. وقد صدقت إسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٥ على الاتفاقية المذكورة وشاركت في المؤتمر الاستعراضي الذي عدل البروتوكول الثاني للاتفاقية، وتقوم في الوقت الحاضر باستعراض ذلك البروتوكول المنقح الخاص بالألغام البرية. وتؤيد إسرائيل ما يبذل من جهود لمد رقعة الانضمام إلى تلك المعاهدة إلى أكبر عدد ممكن من الدول، خصوصا في الشرق الأوسط.

وتعارض إسرائيل انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد، وتبعا لذلك، أقرت في ١٩٩٤ وقفا اختياريا من جانب واحد، على تصدير تلك الألغام. وتم مؤخرا تمديد سريان ذلك الوقف المؤقت لثلاث سنوات إضافية. بيد إن إسرائيل مضطرة نظرا لحالتها الفريدة في الشرق الأوسط، المنطوية على تهديد الأعمال القتالية المستمر واستمرار النشاطات الإرهابية على الحدود، إلى الحفاظ على قدرتها على استعمال الألغام البرية المضادة للأفراد، للدفاع عن نفسها بصفة عامة، وعلى طول حدودها بصفة خاصة. وإن استعمال الألغام البرية المضادة للأفراد على هذا النحو يتمشى مع مقتضيات الاتفاقية.

ولذا لا تستطيع إسرائيل، في هذه المرحلة، أن تلتزم بحظر كامل لاستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد، إلى أن تتاح تدابير فعالة بديلة، تكفل حماية قواتها الأمنية العاملة في المناطق التي لا تزال تواجه صراعات مسلحة، وحماية المدنيين الذين يواجهون تهديدا يوميا لأرواحهم. وفي الوقت نفسه تساند إسرائيل نهجا تدريجيا تتعهد فيه كل دولة بالكف عن بث الألغام البرية المضادة للأفراد، وتقبل القيود على استعمالها الممكن، ثم تحظر إنتاجها عندما تسمح بذلك الظروف.

وثالثا، بشأن الشفافية في التسليح، كانت إسرائيل من البلدان الأولى التي أيدت قرار إنشاء "سجل الأسلحة التقليدية"، الذي قدم في هذه اللجنة. وكانت إسرائيل كذلك من أوائل البلدان التي أرسلت بانتظام تقاريرها إلى السجل، امتثالا للقرار المتعلق بذلك. ومن المؤسف أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقتنا التي فعلت ذلك بانتظام.

لقد وصف الأمين العام السجل مرة بأنه "ممارسة تعاونية في بناء الثقة". والواقع إن السجل هو يقينا أداة هامة في عملية طويلة تستهدف تنفيذ تدابير عالمية لبناء الثقة. غير أن الشفافية في التسليح لا يمكن

المنطقة أو لتطبيق خطة لا تعكس واقع المنطقة تكون حقا سابقة لأوانها ومحكوما عليها بالفشل. فالنهج الصحيح إذن يجب أن يكون دراسة وإيجاد علاقات سلمية كشرط مسبق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لقد دأبت إسرائيل، على الرغم من مفهوم المنطقة ككل الذي تأخذ به، على إبداء الوضوح في معالجة مسائل تحديد الأسلحة بصفة عامة. وتعتقد إسرائيل أن اتخاذ ترتيبات عالمية، حيث يقتضي الأمر، يمكن أن يستكمل الاتفاقات الإقليمية. وعملا بهذا النهج دخلنا في مناقشات ومفاوضات بشأن موضوعات شتى تتعلق بتحديد الأسلحة في نيويورك وجنيف وغيرهما. وفي هذا الصدد أود أن أذكر بضعة أمثلة.

فإسرائيل أولا، كررت في مناسبات عدة تأييدها لحظر تفجيرات التجارب النووية. وتبعا لذلك قامت إسرائيل بدور نشط في عملية التفاوض بمؤتمر نزع السلاح بجنيف حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من أن نص تلك المعاهدة لا يعالج بشكل مرض شواغلنا الرئيسية، فقد أيدنا النص النهائي، وشاركنا في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة باعتماد ذلك النص، وكنا من ضمن البلدان الأولى التي وقعت على المعاهدة.

وتعلق إسرائيل أهمية كبيرة على موقف جيرانها الإقليميين. إن قرارهم بالانضمام إلى المعاهدة سيلعب دورا داعما على الصعيد الإقليمي، وسيسهل في إقرار السلم والأمن في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل، عند نظرها في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستأخذ في الاعتبار، ضمن جملة أمور، التطورات في منطقتنا، بما فيها انضمام الدول الرئيسية في منطقتنا إلى تلك المعاهدة. ولذا فنحن نناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إليها، أن تفعل ذلك لجعل تلك المعاهدة معاهدة عالمية حقا، تضع حدا لجميع التفجيرات النووية.

أما المثال الثاني، فهو موقف إسرائيل من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ومن الألغام البرية المضادة للأفراد. تؤيد إسرائيل الجهود الدولية المبذولة لحل مشكلة الاستعمال العشوائي وغير المسؤول للألغام البرية المضادة للأفراد، الذي يسفر عن إصابات يكون ضحاياها في معظم الأحيان المدنيون، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وموظفو منظمات العون

للاغاية، عن ضغط لا هوادة فيه، ويبدو معقولا لإنشاء نظام أمن دولي منقسم انقساماً دائماً ولا مساواة فيه. وسمحوا لي أن أوضح: إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تفاوضنا فيها جميعاً مفاوضات مكثفة وبحسن نية طوال أكثر من عقد من الزمان، أوشكت أن تدخل حيز النفاذ، دون أن تصدق على المعاهدة البلدان التي أعلنت أنها حائزة لتلك الأسلحة. وبينما لاحظنا التأكيدات التي صدرت عن إحدى هذه الدول بالتحرك القريب في هذا الشأن، يبقى من الصحيح من الحقيقي أن الأسلحة الكيميائية محظورة على من لا يحوزونها بينما يظل الذين يحوزونها، والذين تم تفصيل المعاهدة على نحو يحقق مصالحهم، خارج نطاق سيطرة المعاهدة.

ومن الصحيح أننا نحقق بعض التقدم في تدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية. إلا أنه رغماً عن أن الكثير من البلدان أطراف في الاتفاقية، فلا يزال يوجد داخل مجموعة الدول الأطراف جماعات مختارة ومغلقة على نفسها تتولى من جانبها - زاعمة مرة أخرى أنها تفعل ذلك باسم عدم الانتشار ومراقبة التصدير - تحديد البلدان التي يجوز أن يجرى فيها الاتجار في هذه العناصر والتكنولوجيات المخيفة، رغماً عن أن دولاً أخرى قبلت بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ولدينا بطبيعة الحال، بعد ذلك، أكثر النظم تفاوتا في مجال أسلحة الدمار الشامل: مجال الأسلحة النووية. أليس من الغريب أننا نستطيع أن نحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من خلال الاتفاقيات، ولكن يتوجب علينا ألا نتكلم حتى عن اتفاقية لحظر الأسلحة النووية، ناهيك عن التفاوض حولها؟ بل أو ليس من الأغرب أن بعض البلدان تجزم، مع التأكيد المغلظ الذي لا يقبل التشكيك فيه، بحقها في احتياز تلك الأسلحة الوحشية واستخدامها والتهديد باستخدامها بما يحقق مصالح أمنها وأمن حلفائها - أي أولئك المستظلمين بمظلتها النووية - في الوقت الذي تصر فيه على أن بقيتنا ليس لهم هذا الحق؟ ألا ينبغي أن يكون للمصالح الأمنية نفس الأهمية بالنسبة لنا؟ وهذا "المنطق"، إن جاز للمرء أن يصف هذا التفكير الملتوي بذلك، أفضى حتماً، وبطريقة غير تقليدية تعودنا عليها، إلى أن تمدد في العام الماضي وإلى أجل غير مسمى معاهدة تمييزية، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما أضفى على التفاوت صفة الدوام. وقد قيل حينئذ إن هناك صفقة مضاهية عن نزع السلاح النووي غير أننا جميعاً نعلم أن المفاوضات بشأن ما يسمى بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تتمخض عن ذلك.

أن تدرك أهدافها إلا إذا قامت كل البلدان بتنفيذ التزاماتها، بالامتثال للمقتضيات المقررة. وهذا عامل ينطبق بصفة خاصة على منطقتنا، حيث توجد دول لا تزال تمتنع عن الانضمام إلى السجل. ونحن نرى أن من شأن زيادة تطويع السجل أو توسيع نطاقه أن تكون سابقة أوأنها، إلى أن يتم تعزيز المشاركة الإقليمية في السجل.

ورابعاً، ظلت إسرائيل تقول بلا انقطاع بأن إلغاء الأسلحة الكيميائية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، أمر هام لتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. ومن هنا لعبت إسرائيل على الدوام دوراً بناءً وإيجابياً فيما يتعلق باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فكانت إسرائيل من ضمن الموقعين الأصليين على الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بباريس. وقد اتخذت هذا الموقف على أمل أن تنضم إلى الاتفاقية بلدان أخرى من المنطقة. غير أن ذلك لم يحدث، ومن المؤسف أن عدة دول شرق أوسطية لا تزال تعارض اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتتسلح في الوقت نفسه بالأسلحة الكيميائية. وسيكون على إسرائيل أن تأخذ ذلك في حسابها عندما يؤون أو أن النظر في التصديق على الاتفاقية.

وأود أن أختم بقولي إن رغبة إسرائيل هي الاستمرار في السير على طريق السلام لمصلحة جميع دول المنطقة. فليس هناك بديل لهذه العملية لطرائقها التي تتمثل في المقام الأول وقبل كل شيء في المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يولي هذه العملية تفهمه ومساندته بلا قيد، حتى يمكن، في هذا الجيل، إدراج هدف السلم والمصالحة الذي طال التوق إليه.

السيدة غوسي (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أرجو أن تقبلوا سيدي، تهانئنا على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ووفدي واثق بأن مداوات اللجنة الأولى ستسير بسلاسة ونجاح، بتوجيهكم الحكيم. وهل لي أيضاً أن أوجه تهانئنا إلى أعضاء المكتب الآخرين، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل؟ وأود أيضاً أن أعرب عن عميق تقدير وفدي لسلفكم، السفير إردنشولون ممثل منغوليا.

إن سيناريو نزع السلاح والأمن الدولي يبدو لنا اليوم خليطاً من الظلال والضوء. فهناك على المسرح العالمي افتقار إلى اليقين وإلى الاستقرار يقتضي الأمر أن نسلم به. إن القيام بتقييم خال من الانفعالات ومتسم بالواقعية لحالتنا اليوم، نحن المجتمع الدولي، من شأنه أن يميظ اللثام عن الافتقار إلى الأمان وإلى الثقة، وكذلك، وهو أمر مزعج

غير أنه يوجد في تلافيف الظلال ضوء. ففي هذا الأسبوع، دعا متكلم تلو الآخر إلى القضاء على الأسلحة النووية. وقد استرعى الكثيرون الانتباه إلى برنامج العمل الذي اقترحه عدد كبير من أعضاء مؤتمر نزع السلاح للقضاء على الأسلحة النووية في برنامج متدرج محدد زمنيا. وقد دعا رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، التي تمثل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، إلى البدء فوراً في مفاوضات من أجل هذا الغرض. وقد أشارت المنظمات الدولية غير الحكومية، بما فيها مؤتمرات بوغواش للعلم والشؤون العالمية، إلى "التباين والنفاق" اللذين يتسم بهما موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي كانت "تمانع بجلاء في المشاركة في وضع إطار شامل" يمكن أن يلتمس من خلاله بفعالية تحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية. وحثت مؤتمرات بوغواش في بيانها السنوي هذا العام على أن تقطع الدول على نفسها:

"التزاما فوراً وقاطعاً بأن تتفاوض وتبرم اتفاقية بشأن القضاء على الأسلحة النووية، وبأن تبدأ العمل في هذا الشأن".

كما أشارت جماعة دولية أخرى، ألا وهي لجنة كانبيرا، التي سنفحص نتائجها باستفاضة بعد أن تقدمها إلى الجمعية العامة وإلى مؤتمر نزع السلاح، إلى أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن:

"تقطع التزاما بينا وعمليا بأن تقلص ترساناتها النووية وتخلص منها في نهاية الأمر".

كما فحصت اللجنة خيار عقد معاهدة جديدة، وفي حين أنها اختارت ألا تحدد إطاراً زمنياً دقيقاً، فإنها أعربت عن تأييدها:

"للأهمية الأساسية للأهداف والمبادئ التوجيهية المتفق عليها التي من شأنها أن تدفع بالعملية بلا هوادة صوب الهدف النهائي، هدف القضاء النهائي في أقرب وقت ممكن".

وقبل كل شيء، فإننا تلقينا الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بإجماع الآراء بأنه يوجد التزام، ليس فقط بالبدء في مفاوضات تسفر عن نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة صارمة وفعالة، ولكن باتمام هذه المفاوضات أيضاً. وينص هذا الحكم بجلاء على أنه يجب أن تبدأ المفاوضات وأن تتم - أي أنه يجب أن تكون

واليوم، نسمع نفس الأصوات تحاج بمزايا معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية. لقد تم تحذيرنا مما يسمى بمخاطر الربط بنزع السلاح النووي، الحفرة العميقة التي يجب علينا ألا نستقط فيها. غير أنه إن لم تكن هذه المعاهدة خطوة لنزع السلاح - إذا لم توقف إنتاج وتصنيع الأسلحة النووية كلية وبطريقة غير تمييزية - فإن كل ما سنحصل عليه هو تعزيز الاتجاه الذي يبقي الهيمنة النووية في أيدي دول قليلة متحررة من القيود، وفي أيدي حلفائها ممن يستفيدون من الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو ممن يعتمد أمنهم عليها.

وخارج هذا العالم المبهم من المعاهدات الجزئية غير المنصفة، نجد الحالة على نفس القدر من الجهامة. فالمعاهدات الثنائية لا يتم التصديق عليها، ولا يبدو أن هناك احتمالاً بإجراء جولة جديدة من المفاوضات من أجل القضاء على الأسلحة النووية. وليس هناك مؤشر على أن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على استعداد حتى للانضمام إلى هذه العملية في المستقبل المنظور. وقد دعت الهند منذ أوائل الخمسينات إلى وقف كامل للتجارب النووية وإلى فرض حظر على استعمال المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة. بيد أننا دعونا، قبل كل شيء، إلى حظر أسلحة الدمار الشامل تلك وإلى القضاء عليها. إننا لم ندع إلى معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية لأسباب بيئية، ولكن لوقف تطوير الأسلحة النووية وسباق التسلح النووي؛ وقد وجهت دعوتنا إلى حظر لإنتاج المواد الإنشطارية في وقت كان فيه نقص في المعروض من هذه المواد التي كانت تغذي تكديس الترسانات النووية. بيد أن هدفنا ظل متسقاً مع القضاء الكامل على الأسلحة النووية وليس مع خلق عالم غير منصف.

إننا ندرك أنه لا يزال هناك رفض من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للدخول في مناقشات هادفة حول القضاء على هذه الأسلحة. إن استمرار الاحتفاظ بهذه الأسلحة من جانب القليل من الدول التي تصر على أنها ضرورية لأمنها وأمن حلفائها، وإن كانت تنكر نفس الحق على الآخرين، قد أفضى إلى حالة أصبحت فيها الظلال سحابة من دخان، حالة ليست تمييزية فحسب ولكن غير مستقرة بشكل خطير. إننا ننظر إلى هذه الحالة بتوجس. ونحث زملاءنا هنا على إلقاء نظرة أوثق على الحالة في وضوح النهار. فليست هذه بالحالة التي يمكن، أو ينبغي في الحقيقة، أن ينظر إليها بأي إحساس بالرضا عن النفس. فلا تزال الأسلحة النووية قائمة. ولا يزال تجربتها جارياً وأيضاً تحسينها وتحديثها. ولا يزال أمننا، وأمن العالم بأكمله، معرضاً للخطر.

الهند التي أفضى تصويتها في الجمعية العامة إلى أن يكون موقفا جليا لا لبس فيه، ولكن تجاوز المؤتمر نفسه.

واعتمد إجراء توافق الآراء لحماية المصالح الأمنية لجميع الدول الأعضاء. واليوم، سيظل الخوف قائما دوماً من أنه إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان التي تكمل مصالحتها الأمنية ترتيبات مع الدول الحائزة للأسلحة ترغب في ذلك، فإن تلك الحماية في المفاوضات قد لا تكون موجودة. وبالرغم من ذلك، ما زال مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف حقا الوحيد لدينا للتفاوض بشأن معاهدات لنزع السلاح، حيث يمكن للأعضاء والمراقبين على حد سواء أن يشاركوا مشاركة تامة في المفاوضات. وخلال هذا العام، وبالرغم من قرار الجمعية العامة ٧٠/٥٠ عين، وبالرغم من جهود بلدان مجموعة الـ ٢١، فإن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من إنشاء لجنة متخصصة لنزع السلاح النووي. ويجب التسليم بأن هذا الفشل سببه الرفض المتشدد من جانب بعض الدول لمناقشة نزع السلاح النووي، وهو موقف يتنافى على نحو قوي مع رغبات وتوقعات المجتمع الدولي. وبالتالي، فإننا نؤيد تحركا من جانب أغلبية بلدان حركة عدم الانحياز لإنشاء هذه اللجنة هذا العام - ليس التفاوض بشأن معاهدة جزئية أخرى تعتورها أوجه النقص، ولكن البدء بمفاوضات بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية.

وإننا مصممون على إبقاء نزع السلاح النووي في جدول أعمال المجتمع الدولي. وهذه مسألة يجب أن تواجه مواجهة صريحة. ونحن ندرك الجوانب المعقدة التي ينطوي عليها الأمر. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي لم يعد راغبا في قبول استدلالات منطقية تخفي واقع ممانعة الدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلي عن سلاح لم يستخدم طوال ٤٠ سنة إلا كعملة من عملات القوة. ولن نرضى بتدابير جزئية تتزيا بزي إنجازات رئيسية نحو نزع السلاح النووي. وإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مثال على ذلك. ولا حاجة لي إلى تكرار اعتراضاتنا على المعاهدة - فهي معروفة جيدا أو ينبغي أن تكون معروفة جيدا. وما يبدو أنه غير معروف جيدا هو أننا نؤيد وقف تفجيرات التجارب النووية - إلا أننا نعتقد أن هذه المعاهدة، في شكلها الحالي، خطيرة. فهي ليست سوى حظر جزئي على التجارب النووية. والتجارب النووية بواسطة وسائل متقدمة غير تفجيرية متاحة للدول الحائزة للأسلحة النووية سيُسمح لها بالاستمرار بموجب هذه المعاهدة الشاملة المزعومة، وسيستمر التطوير والتحسين النوعيان للأسلحة النووية. ومما جعل

المفاوضات شاملة وقابلة للتحقق، والأهم من ذلك، أنه يجب ألا تكون العملية مفتوحة زمنيا وإنما تكون محدودة ومحددة الوقت.

ولن يخمد هذا الطلب. إذ أنه صوت وتوقع المجتمع الدولي بأكمله والمنظمات غير الحكومية ومحكمة العدل الدولية. إنه طلب يجب تلبيةه.

لذلك فإن الخطوة التالية واضحة. فلا يمكن، ولا يجب، أن تكون اتفاقية جزئية أخرى - عدم مساواة وتمييز يتخفيان تحت ستار أنهما كل ما يمكن انجازه. وقد أيدت الهند، جنبا إلى جنب مع ٢٧ بلدا آخر من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، اتباع نهج متدرج متتالي الخطوات يفضي، في غضون إطار زمني محدد، إلى القضاء على الأسلحة النووية. بيد أننا سنشعر من خلال هذا البرنامج المتدرج بأن الوقت قد حان للبدء في إجراء مفاوضات حول اتفاقية للأسلحة النووية وحول العمل بشأن نظام للتحقق من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. إننا سنقترح من جديد قرارا يحض على وضع اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية. وإننا نعتقد بأن ذلك من شأنه أن يصنف تحت اتفاقية الأسلحة النووية ما أن تبدأ عملية التفاوض بشأنها.

ولا يمكن لعملية الخطوة بعد خطوة أن تكون هادفة إلا إذا كانت جزءا من إطار شامل، وإلا فسيكون هناك خطر دائم بأن تكون كل خطوة هي الأخيرة. وينبغي أن يكون كل المسار إلى إزالة الأسلحة النووية، بما في ذلك المراحل، مخططا وموضوعا في أطر زمنية معقولة ولكن محدودة. وينبغي لاتفاقية الأسلحة النووية أن تحظر، كما فعلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، جميع الأوجه - استعمال الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتجريبها وتخزينها ونقلها.

إن خبرة الهند التي اكتسبتها مؤخرا من التفاوض في مؤتمر نزع السلاح لم تلهمهم بالثقة، وهي عنصر أساسي في مفاوضات نزع السلاح. واسمحوا لي بأن أشير إلى أنه حدث قبل ثلاث سنوات، عندما عارضت دولة حائزة للأسلحة النووية توافقا للآراء في المؤتمر بشأن قضية ليست لها صلة بأمنها، أن احترام أعضاء المؤتمر حق هذا البلد في التمسك بموقفه، وحتى تلك الدول التي تأثرت بهذا القرار بشكل مباشر لم تفكر في تقويض إجراءات صنع القرار في المؤتمر. بيد أن الإجراء الذي اعتمد في الشهر الماضي لتجاوز اعتراضات الهند على معاهدة ترى أنها تتعدى على مصالحتها الأمنية بشكل مباشر، لم يتجاوز

الجزئية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا تعطي إلا انطبعا بالتقدم يقوضه وزع الأسلحة النووية ومداهما العالمي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإن استجاباتنا لمختلف مشاريع القرارات المتعلقة بهذه المسألة ستكون استلهاما لهذا الموقف.

وفي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أودعت الهند صك تصديقنا على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحن ندرك تمام الإدراك أن إيداع صك تصديقنا يقربنا جميعا خطوة نحو إنفاذ الاتفاقية. ويمكن أن يكون هذا حدثا هاما لأن الاتفاقية من شأنها أن تقضي على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. إلا أنه يمكن أن يتضح أنها حدث فازغ، إذ نلاحظ مع الأسف أن الحائزين المعلنين للأسلحة الكيميائية ما زال خارج الاتفاقية. وإذا استمرت هذه الحالة فسيشكك في نزاهة وجدوى الاتفاقية بكاملها. فقد تكون لدينا معاهدة لنزع السلاح، إلا أن من شأن حيازة واستحداث وإنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية أن تظل مسموحا بها لكبار منتجي وحائزي الأسلحة الكيميائية. ولا يتعارض هذا مع المفهوم الأساسي للاتفاقية وغرضها فحسب، ولكنه يثير شواغل أمنية رئيسية. ولهذا نحث جميع البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية ولم تنفذها، وخصوصا الولايات المتحدة وروسيا، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

والهند هي أيضا من البلدان الموقعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة وشاركت على نحو نشيط وبناء في عملية تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونأمل أن تضمن اتفاقية معرزة الإزالة الفعالة أيضا لهذه الفئة من الأسلحة. والفريق المخصص الذي أنشأه المؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية في ١٩٩٤ قد سجل تقدما هاما، بالرغم من الطابع المعقد للعمل. وإننا نتطلع قدما إلى إحراز تقدم متواصل ومكثف في هذا الفريق في العام القادم. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن ينظر إلى الاتفاقية بكاملها كموضوع لتدابير الامتثال. وبصورة خاصة، يجب على الدول الأطراف أن تمثل امتثالا تاما للالتزامات المنصوص عليها ليس فقط في المادة الأولى، ولكن أيضا في المادة الثالثة والمادة العاشرة من الاتفاقية.

وإن النقل والتبادل غير المعاقين للتكنولوجيا الحيوية للأغراض السلمية سيكونان حاسمين في تحقيق التقيد العالمي بالاتفاقية وفي إنشاء نظام غير تمييزي وشفاف.

ذلك يمكننا رفض أغلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية للقبول بالتزام بإزالة أسلحتها ضمن فترة زمنية معقولة، بل حقا ضمن أية فترة زمنية. وما دامت هذه الأسلحة موجودة، فستبذل جهود لتحديثها واستكمالها.

والآن تباع لنا معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها مرة أخرى معاهدة جزئية - وفي الواقع، لم توصف هنا إلا بأنها معاهدة لعدم الانتشار. ولكن قيل لي مرارا وتكرارا أن أغلبية البلدان تخضع فعلا لضوابط عدم الانتشار - وهي ضوابط يجري صقلها وإحكامها في برنامج ٢٠٩٣ في فيينا. وأعلنت على الأقل أربع دول من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن وقف اختياري من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية وليس هذا بطبيعة الحال بوصفه تدبيرا من تدابير نزع السلاح، ولكن لأنه يوجد منه الكثير. فلماذا إذن معاهدة أخرى لعدم الانتشار؟ إننا لا نؤيد الانتشار، ولكن ليس بوسعنا أن نضم الطابع الملح لهذا الاقتراح.

وفي الواقع، يوجد تماثل غريب بين المبرر وراء هذا الاقتراح ومبرر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فعندما لم تعد التفجيرات النووية ضرورية للدول الحائزة للأسلحة النووية، جرى حظرها. وعندما تتوفر المواد الانشطارية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإنها تسعى إلى حظر إنتاجها من جانب الآخرين. وإن القيام بحظر على إنتاج المواد الانشطارية يوقف تصنيع الأسلحة النووية من شأنه أن يكون جديرا بأن نسعى إليه؛ ولكن إذا كان هذا الحظر سيكون معاهدة جزئية أخرى تسمح للدول الحائزة للأسلحة النووية بالإبقاء على خيار استخدام المواد الانشطارية في مخزوناتهما لمواصلته تصنيع الأسلحة النووية فإنها ستكون معاهدة أخرى يمكننا الاستغناء عنها. وبعبارة أخرى، فإن هذا الاتفاق، إذا لم يكن صكا غير متكافئ آخر للحد فقط من الانتشار الأفقي، فإنه لا يمكن أن يكون إلا جانبا واحدا من اتفاقية الأسلحة النووية يحظر تصنيع وإنتاج الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإن الهند تحترم حق كل بلد في ضمان أمنه بطريقة يراها مناسبة. وبالتالي، فإننا نحترم الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية من جانب بلدان تقع في منطقة معينة وتتفق مع المبادئ التوجيهية التي أيدتها الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا نزال نعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست هي الرد على ما هو مشكلة عالمية بصورة واضحة. فالأسلحة النووية حظر عالمي، وهي لا تحترم الحدود الإقليمية أو القطرية. والتدابير

ولا بد أن تظل الأسلحة التقليدية الأخرى محط اهتمام المجتمع الدولي. ويجب بذل كل الجهود لضمان كبح الإفراط في إنتاج هذه الأسلحة وتطويرها ونقلها على نحو يتجاوز الاحتياجات الأمنية المشروعة. وإن تقييد نقل الأسلحة وتوفير درجة أكبر من الشفافية يمكن أن يفضيا إلى زيادة الثقة ويجب التشجيع عليهما.

إن إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية التي تساهم الهند فيه بصورة منتظمة خطوة هامة في هذا الاتجاه. وينبغي زيادة توطيده لتحقيق إمكاناته الكاملة بوصفه أحد التدابير الحقيقية لبناء الثقة.

ومما يقلقنا على نحو خاص نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبخاصة حيثما تؤدي تلك التجارة غير المشروعة في هذه الأسلحة إلى تحويل وجهه الأسلحة إلى كيانات غير دول. ويمكن أن يكون لهذا الاتجار غير المشروع في الأسلحة أثر سلبي كبير بدرجة لا تتناسب مع حجمه، ولا سيما على الأمن الداخلي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للدول المتأثرة. ومن شأن التعاون الدولي على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة وإدانتها أن يكون عاملا مهما في مكافحة هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالورقة المعنونة "المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١"، التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام. ونود أن نحیی السفير هوفمان على ما بذله من جهود في سبيل تحقيق هذه الخطوة إلى الأمام. ومن شأن تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه المبادئ التوجيهية أن يكون خطوة أولى قيّمة في هذا المجال، خطوة يمكن استنادا إليها القيام بعمل آخر.

ونتطلع إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة الذي أنشأه الأمين العام. وننظر حاليا في تقديم بعض المدخلات إلى اللجنة مباشرة للمساهمة في عملها.

ويواجهنا عدد من القضايا الهامة خلال مداولاتنا هذا العام وفي السنوات المقبلة. ويمكن تناول جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي للمستقبل تناولا شاملا - فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على السواء - من خلال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونود أن نحث بقوة على

وفي هذا السياق، ثمة ضرورة للتأكيد مجددا على أن الهند تسلم بضرورة تنظيم عمليات نقل التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج بغية ضمان قصر استخدامها على الأغراض السلمية. ومع ذلك، فإننا نرى أن المبادئ التوجيهية لهذه الضوابط ينبغي أن يتفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف، وأن تكون عالمية الانطباق وغير تمييزية. وهذه المبادئ التوجيهية التي تمس مباشرة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأخرى، وبخاصة البلدان النامية، لا يمكن أن تقررها وتنفذها بصورة تعسفية مجموعات من البلدان التي تعمل كنواد مغلقة ومحصورة.

وإن المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، قد اختتم بنجاح في جنيف من هذا العام باعتماد البروتوكول الثاني المنقح بشأن الألغام البرية والبروتوكول الرابع المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى. واضطلع المؤتمر الاستعراضي بأعماله على خلفية أزمة الألغام البرية الأساسية التي تسببها عمليات التصدير غير المسؤولة لهذه الأسلحة واستعمالها العشوائي. وكانت الجهود التي بذلتها الهند في مؤتمر الاستعراضي محكومة بالاعتقاد بأن التركيز الحقيقي ينبغي أن يظل على المدنيين، الذين ينبغي حماية حياتهم وأسباب رزقهم من تهديد الألغام البرية. ومع ذلك فمن الواضح أنه بالرغم من البروتوكول المعزز ما زالت هناك مجالات خطيرة تثير القلق، فنقل الألغام البرية لم يحظر؛ واستعمال الألغام التي يتم إيصالها عن بُعد لا يجتذب تطبيق أنظمة صارمة؛ وربما شجعت العملية فعلا إنتاج واستعمال ونقل الألغام "الذكية".

وتؤيد الهند التحرك نحو حظر كامل للألغام البرية المضادة للأفراد، حظرا نرى أنه ينبغي أن يكون عالميا وغير تمييزي. وفي حين أن الاستخدام العشوائي للألغام البرية يستحق الشجب بجلاء يجب إدراك أن الكثير من البلدان اليوم تستخدم هذه الألغام بوصفها أسلحة دفاعية على طول حدود طويلة وعامرة بالناس لصد قوات العدو. وإذ نمضي نحو الحظر فإنه سيتعين القيام بهذه الوظيفة بوسائل أخرى وسيتعين إيجاد حلول بديلة. ولتحقيق هذا الحظر قد يكون من المفيد اتباع نهج عملي يعالج المشكلة على مراحل. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا، بوصفه جزءا من هذه المبادرة، أن يتناول مسألة إزالة الألغام، وهي مسألة بالغة الأهمية، وتكريس قدر أكبر من الجهد والمساعدة للمناطق المبتلاة.

"بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة".

وقد تأكدت مشروعية هذا الالتزام مؤخرا بفتوى محكمة العدل الدولية. ولذلك لا نتفق مع الموقف الذي تروج له بعض الوفود، ومؤداه أن نزع السلاح النووي يجب أن يترك للمفاوضات الثنائية فقط. ولا نقبل الحجة بأن استراتيجية للربط في هذا المجال استراتيجية للفشل؛ بل إنها استراتيجية للمساواة والعدالة والإنصاف.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة، بما ترتب عليه من تخفيف حدة التوتر الدولي، إلى إيجاد بيئة تنطوي على إمكانيات، يجب أن نعمل فيها بدأب وبحسن نية من جانب جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتنا التي رتبها المعاهدة، والمفضية إلى وقف تصنيع الأسلحة النووية وتصفية المخزونات النووية ووسائل إيصالها.

إن غانا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تتمسك بنص وروح المعاهدة، وقد انضمنا في عام ١٩٩٥ إلى الدول الشقيقة في القارة الأفريقية في التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وهي تُعرف أيضا بمعاهدة بليندايا. إن هذه المعاهدة، بالإضافة إلى معاهدة تلاتيلولكو في أمريكا اللاتينية ومعاهدة راروتونغا في جنوب المحيط الهادئ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا ومعاهدة أنتاركتيكا، تعزز آفاق جعل النصف الجنوبي من الكرة الأرضية خاليا من الأسلحة النووية، ونأمل أن يتحقق ذلك بفضل تعاون ومؤازرة الدول الأطراف في مختلف المعاهدات والدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة خاصة.

وفي هذا الصدد نأمل وندعو الله أن تفضي الظروف في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، في المستقبل القريب، إلى توليد قدر من الثقة بين الدول في هاتين المنطقتين يكفي لتمكينها من أن تبرم بحرية معاهدتين لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي، توخيا لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عدم الانتشار النووي كخطوة أولى نحو القضاء النهائي على جميع الأسلحة النووية.

البدء بتحضيرات مستوفاة لهذه الدورة في وقت مبكر في العام القادم. ولكن مما يقتضي التأكيد من جديد أن مسألة نزع السلاح النووي بحكم طبيعتها مسألة يجب أن تنال الآن ما تستحقه من كامل اهتمام وطاقمة المجتمع الدولي.

ويجب أن نبذل جهدا متضافرا للبدء بالعمل على وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ويجب أن نضمن تمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته وإنشاء اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي في وقت مبكر من العام القادم للنظر في برنامج لنزع السلاح النووي ينفذ على مراحل، ولكن يجب أن يظل نظرنا مسلطا دائما على الهدف، ألا وهو القضاء على الأسلحة النووية وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني إذ أتكلم للمرة الأولى في هذه اللجنة، يسرني، سيدي، بالنيابة عن بلدي أن أهنتكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وإنني واثق من أن عمل هذه اللجنة، تحت قيادتكم، سيسير سيرا سلسا نحو خاتمة ناجحة. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى مؤازرتنا لكم في المهمة التي أمامكم.

لقد شهدت السنتان الماضيتان عددا من التطورات الهامة في ميدان نزع السلاح. فتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى؛ والقرارات ذات الصلة المتخذة في أيار/مايو ١٩٩٥ بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة؛ وبشأن مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛ واعتماد إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا؛ وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؛ واعتماد هيئة نزع السلاح في أيار/مايو ١٩٩٦ للمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي؛ وأخيرا اعتماد الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - كل تلك التطورات دلائل على تصميم المجتمع الدولي على إحراز التقدم بشأن قضايا نزع السلاح التي هي في غاية الأهمية لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وبدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، في عام ١٩٧٠، تعهدت الدول الأطراف، التي تشكل الأغلبية الساحقة من الدول، وفقا للمادة السادسة،

الشامل للتجارب النووية، انضمامنا إليها في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام في الجمعية العامة في اعتماد تلك المعاهدة، ووقّعنا مثلها منذئذ على المعاهدة، كما فعلت الأغلبية الساحقة من الدول.

وقد اتخذنا هذه الخطوات رغم تحفظاتنا بسبب رغبتنا في تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي وفي تهيئة جو مؤات للبدء دون مزيد من التأخير في المفاوضات بشأن معاهدة للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار محدد الزمن.

وفي إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح (القرار ٤٦/٣٥) المعتمد من جانب الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، تمت الإشارة إلى أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الإنسانية وبقاء الحضارة. ولهذا، ليس من قبيل المصادفة أن يعتبر المجتمع الدولي نزع السلاح النووي هدفا ذا أولوية عليا على جدول أعمال نزع السلاح. ويجب أن تساهم جميع الدول في تحقيقه، لإنقاذ الأجيال المقبلة من كارثة نووية. ولتحرير طاقات وموارد تنفق على التسليح النووي للتطبيقات السلمية في خدمة الإنسانية.

وبرنامج العمل المقترح لإزالة الأسلحة النووية (CD/1419). المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح من قبل أعضائه في حركة عدم الانحياز ودول أخرى، سيساعد على تحقيق هذا الهدف. ولهذا تؤيده ونأمل أن يؤيده أيضا جميع أعضاء هذه اللجنة.

وبينما تستحق أسلحة الدمار الشامل بجدارة أن توجه إليها بؤرة اهتمامنا، فإننا لا نغفل عن الخراب الذي يقع في مختلف مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم من جراء استعمال الأسلحة التقليدية. وفي الأيام الأخيرة، استحوذ الاستعمال العشوائي للألغام البرية وانتشار الأسلحة الخفيفة على اهتمام المجتمع الدولي ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى وضع هذه الأسلحة تحت الرقابة.

وقد وصف الأمين العام وصفا ملائما في تقريره المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الألغام البرية بأنها:

"سلاح من أسلحة الدمار الشامل البطيء إذ أنها تقتل أو تشوه عشوائيا أعدادا ضخمة من بني البشر على مدى فترة زمنية طويلة". (A/50/701، الفقرة ٥)

ولكن ستكون جهودنا عديمة الجدوى دون تعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من الأسئلة الكثيرة التي لم تتم الإجابة عليها، اتفقنا معها في عام ١٩٩٥ على تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وعلى الرغم من أوجه القصور في معاهدة الحظر

الأولى تكريم لخصالكم الشخصية ولبلدكم، بيلاروس. وأرجوكم أن تطمئنوا الى تعاوننا الكامل معكم.

ونود أيضا أن نهني أعضاء المكتب الآخرين، وأمين لجنتنا الجديد، السيد لين، وأعضاء الأمانة العامة على جودة خدماتهم.

ونعرب لسلفكم، السفير اردينشولون، ممثل منغوليا، عن امتناننا لرئاسته الممتازة.

لقد طلبت الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الى:

"جميع الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، كمهمة ذات أولوية عليا، عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية في نطاقها ويمكن التحقق من تنفيذها على نحو متعدد الأطراف وبصورة فعالة، وتسهم في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، بحيث يمكن التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة". (القرار ٦٥/٥٠، الفقرة ٢)

وفي الواقع، لقد اعتمدت الجمعية العامة، بعد عملية تفاوض صعبة ومطولة داخل مؤتمر نزع السلاح، في ١٠ أيلول/سبتمبر النص النهائي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي وقعته بالفعل ١٢٦ دولة.

وإن اعتماد هذه المعاهدة الهامة يبين على الأقل أمرا واحدا: عندما يكون السياق مواتيا وتؤكد الإرادة السياسية على النحو الواجب، من الممكن تعزيز قضية نزع السلاح النووية بالتمسك بجدول زمني محدد تماما.

ويود وفدي أن يعتقد أن الدفعة المحققة بتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستعزز تصميم المجتمع الدولي على القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وبالطبع، ليس هناك شيء كامل وهناك من الأسباب ما يدعونا الى أن نذكر بجوانب القصور في اتفاقات رئيسية بشأن عدم الانتشار النووي - سواء كانت في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو في المعاهدة الجديدة للحظر الشامل للتجارب النووية - وبصفة خاصة عدم توفر التزام محدد من جانب الدول النووية بالانخراط

ونحن في غانا لا نقوم بتصنيع ولا بتخزين الألغام البرية المضادة للأفراد، ونؤيد وقف البلدان المعنية الاختياري لإنتاجها واستخدامها، ونؤيد أيضا المقترحات بإبرام اتفاق دولي في وقت مبكر على حظر عالمي على انتاج وتصدير واستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد ونؤيد قرار منظمة الوحدة الافريقية بحظر انتاج واستعمال وتخزين وبيع وتصدير تلك الفئة من الأسلحة في القارة بغية حماية رفاة الأطفال الأفارقة والشعوب الافريقية.

وأود أن أعرب عن أسفنا العميق لأن هيئة نزع السلاح قد فشلت، في السنوات الأخيرة، في إصدار توصيات موضوعية بشأن موضوعات تحظى بالاهتمام وافقت الجمعية العامة على النظر فيها. وفي الحقيقة، في دورتها سنة ١٩٩٥، لم تتوصل الى اتفاق على بند ثان من بنود جدول الأعمال الموضوعية للنظر فيه. وهذه الاتجاهات، إذا تركت وشأنها، قد تقوض على نحو خطير مصداقية الهيئة.

ورغم هذه الملاحظة الكئيبة مما يشجعنا أن الهيئة تمكنت، في دورتها لعام ١٩٩٥، من أن تعتمد بتوافق الآراء مبادئ توجيهية لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي وهي مبادئ وارده في تقريرها في الوثيقة A/51/42. ونأمل أن يبعث هذا الإنجاز الثقة بأعمال الهيئة وأن يحدد تصميم أعضائها على تقويتها من أجل الأداء الكفء لوظائفها المناطة بها بوصفها جهازا تداوليا عالميا للجمعية العامة.

وتدل الصعوبات التي تواجهها هيئة نزع السلاح على شكوك متنامية في جدول أعمال نزع السلاح برمته في حقبة ما بعد الحرب الباردة فجر الألف الثالث الجديد. ومن الخلق بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، التي تدعو اليها حركة عدم الانحياز ودول أخرى، أن تتيح الفرصة للمجتمع الدولي لتقييم واستعراض جدول الأعمال هذا بالاضافة الى الآلية التداولية والتفاوضية ذات الصلة، لإعدادها على نحو أفضل للقرن الحادي والعشرين. ونأمل أن تتوصل دورة الجمعية العامة الحادية والخمسون الى قرارات مناسبة تنفيذا لهذا الهدف.

السيد دانغ ريوكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يسر وفد غابون أن يراكم تترأسون أعمالنا. إن انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة

محكمة العدل الدولية ذات قيمة رمزية وينبغي أن تعزز من جديد تصميمنا على المضي قدما بعملية نزع السلاح النووي.

وينبغي دون مزيد من الإبطاء جعل التفاوض بشأن اجرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية هدفا له الأولوية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بغية جعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية متسقة قدر الامكان.

وثمة اتجاه نشط يخلف آثارا ايجابية وينبغي توسيع نطاقه وهو الاتجاه نحو انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن التوقيع على معاهدة بيليندايا في القاهرة يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ زاد من نزع الطابع النووي عن نصف الكرة الأرضية الجنوبي الذي بدئ بمعاهدة ثلاثيولكو، ومعاهدة راروتونغا، ومعاهدة بانكوك.

ومبادرة البرازيل بجعل الجمعية العامة تسلم بنشوء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي بأسره جديدة بالذكر من نواح عديدة. ومع ذلك، نظرا لعدم وجود أي نزع كامل للطابع النووي على الصعيد العالمي، لا توجد أي منطقة في العالم يمكن أن تكون في نهاية المطاف بمنأى عن الرعب النووي.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل، نرحب بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية الوشيك في حيز النفاذ. ومع ذلك، فإن نطاق تلك الاتفاقية سيكون محدودا ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لم يتخذا القرار بالتصديق عليها.

ولا يمكن معالجة مسائل نزع السلاح، بسبب حساسيتها البالغة والآثار المتنوعة المترتبة عليها، إلا من منظور محدود للاحتياجات الأمنية للدول. ومن المحتمل أن يضحى في هذا الاتجاه بالرغبة المخلصة في ايجاد عالم يكون بمنأى عن شبح الحرب النووية والحرب بذاتها، وهو أمر مثالي لا يزال للأسف حلما بعيد المنال.

والواقع أن السرية التي تغلف الأسلحة النووية لم تمنع انتشار الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، أو الاستعمال الواسع النطاق والعشوائي للأسلحة التقليدية. وبالتالي فإن الضرورة الملحة لإعطاء الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح التقليدي ينبغي أن تحظى بنفس

في نزع السلاح النووي، حتى وإن كان في إطار برنامج وافقت عليه بحرية.

ومع ذلك، فإن موقفنا هنا هو أن الحصول على إطار معياري فيه بعض جوانب النقص أفضل من عدم الحصول على أي شيء على الإطلاق. وبتلك الروح، وقَّع وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون لبلدي يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتلك المعاهدة ليست، بالنسبة للسلطات في غابون، غاية في حد ذاتها، بل لا بد في الواقع من أن تصبح صكا قيما للنظام العالمي الكلي الذي يجب انشاؤه لتحقيق نزع السلاح العام والكامل.

وإن نصف القرن الماضي دل بوضوح على أنه يمكن صون السلم والأمن الدوليين دون اللجوء الى الأسلحة النووية. وتلك الحقيقة التي لا تقبل الجدل لا تبرز أهمية صكوك وآليات عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل تبرز أيضا وقبل كل شيء الحاجة الى التعبئة الجارية للمجتمع الدولي في قضية نزع السلاح النووي.

ويوافق كل واحد هنا على أن المناخ الحالي للثقة في فترة ما بعد الحرب الباردة يوفر فرصة استثنائية لتعجيل عملية نزع السلاح النووي، مع الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية التي هي اليوم مسألة عسيرة بالفعل وتهدد الذين يحوزونها وسائر البشر على حد سواء.

وهكذا، فإن تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سنناقشه قريبا ينبغي أن يجري على أساس الأحكام ذات الصلة للمادة السادسة من تلك المعاهدة وديباجتها، مثلما أعيد تأكيده في مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها. وفي هذا السياق، فإن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية لها ما يبررها في السعي الى الحصول على ضمانات أمنية من الدول النووية.

وأصبح لذلك التوقع المشروع في نهاية المطاف أساس قانوني، وان يكن أساسا غير ملزم، استنادا الى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بالاجماع يوم ٨ تموز/يوليه من هذا العام، واصفة التهديد باستخدام الأسلحة النووية بأنه أمر مناقض للقانون الدولي، وطلبت الى الدول الأعضاء أن تواصل، بحسن نية التي تفضي الى نزع السلاح النووي، وأن تختتم تلك المفاوضات. وفتوى

طريق لتجنب اللجوء الى الأسلحة هو تجنب شن الحروب، خاصة باتخاذ تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

إن رؤساء الدول والحكومات للبلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى، بوازع من هذا الاعتقاد، وبدافع من رغبة عميقة في تركيز مواردهم الرئيسية على النهوض بأنشطة التنمية، وقّعوا في ياوندي بالكاميرون في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ على اتفاق لعدم الاعتداء فيما بين الدول الأعضاء في تلك اللجنة.

وبغية إعطاء فحوى ملموسة لهذا الاتفاق، قرروا أن ينشئوا تحت رعاية الأمم المتحدة، آلية دائمة للإنذار المبكر تكون أداة أساسية في الدبلوماسية الوقائية في أفريقيا الوسطى. ودون هذه الأداة، نحن على اقتناع بأن قرارات اللجنة الاستشارية الدائمة ستبقى حبرا على ورق. وتحتاج هذه المبادرة دون الاقليمية الهامة إلى دعم المجتمع الدولي بغية توطيد السلام والأمن في إحدى المناطق الأكثر اضطرابا في القارة الافريقية.

إن رؤساء دول وحكومات أفريقيا الوسطى، في إطار سعيهم إلى توطيد السلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي، اعتمدوا تدابير محددة أخرى وردت في الوثيقة A/51/274. ويجدر بنا هنا أن نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء الصندوق الاستئماني الذي طلبته الجمعية العامة. كما نود الاعراب عن امتناننا للحكومة اليابانية على إسهامها السخي في ذلك الصندوق، ونناشد الدول الأعضاء الأخرى القادرة على الإسهام في إنجاز الأهداف الأمنية التي تم التعهد بها بالنسبة لمنطقة أفريقيا الوسطى دون الاقليمية.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أؤكد على أنه يقع علينا اليوم واجب أخلاقي يتمثل في الانتهاء من عملية نزع السلاح. إذ ينبغي للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، على عتبة القرن الحادي والعشرين، أن تتيح لنا فرصة لوضع مقومات برنامج جريء لنزع السلاح العام الكامل. والطريقة التي سنواجه بها ذلك التحدي هي التي ستحدد قدرتنا على الحفاظ على الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وعلى توطيد إرادتنا المشتركة على إيجاد عالم لا يكون فيه للأسلحة مكان بعد الآن.

الألوية المعطاة لتلك الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي.

ولذلك نناشد بكل اخلاص اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح التقليدي الذي يمكنه أن يتيح لجميع الدول، ولا سيما الدول التي تواجه يوميا أهوال الحرب، فرصا أفضل لتعزيز أمنها. ووفد غابون على استعداد لتأييد أي قرار يتعلق بهذه المسألة.

ونعتقد، على هذا الأساس نفسه، أنه من الضروري التوصل الى وسائل مناسبة للقيام بعمل يتعلق بالمبادئ التوجيهية لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء الذي اتخذته هيئة نزع السلاح. والواقع أن تلك المبادئ التوجيهية تتضمن مبادئ يمكن أن تسهم اسهاما مفيدا في مراقبة أفضل لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، وأن تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة وأن تكافحه وأن تقضي عليه، وهي ظاهرة تظل أحد الأسباب الكامنة لانتشار الأسلحة التقليدية ولتفاقم الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

وفي المجال الأكثر تحديدا للألغام البرية المضادة للأفراد، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة الكندية ويؤديها ٥٠ بلدا، بما في ذلك بلدي نفسه، فضلا عن عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، تستحق تأييدنا جميعا. ومن الأهمية بمكان في الواقع أن نبذل قصارى جهدنا من أجل إبرام العاجل لمعاهدة تتعلق بالوقف الكامل لاستعمال هذه الأسلحة اللإنسانية ولصنعها وتخزينها ونقلها.

وقبل تحقيق ذلك الهدف، يمكن لجميع الدول المعنية مباشرة بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، فيما تحترم أحكام خطة عمل مؤتمر اوتاوا أن تلتزم بممارسة الوقف الاختياري حتى يتم إبرام معاهدة لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

وتحقيق ذلك الهدف الهام يجب أن يترافق بالضرورة مع التزام تكنولوجي ومالي من المجتمع الدولي بالإسراع بوتيرة عمليات نزع الألغام الجارية بالفعل، وجميع العمليات التي لا يمكن تنفيذها بسبب عدم وجود موارد كافية.

وعلى الرغم من أن مواصلة بذل الجهود من أجل نزع السلاح بجميع فئاته ما زالت أمرا حاسما، فإن أفضل

الأخرين لا تزال تشكل تهديدا مستمرا للحياة والممتلكات في البلدان المتضررة. وفي ظل هذه الظروف لا يزال ينبغي القيام بالكثير من الأعمال في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. ولا يوجد سبب يدعونا إلى التراخي. وبدلا من ذلك ينبغي أن ن فكر تفكيراً جدياً في كيفية زيادة تعزيز عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم.

إن الأسلحة النووية هي الأشد تدميراً من بين الفئات الثلاث لأسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب ما فتئ نزع السلاح منذ وقت طويل قضية تحظى بأقصى درجات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وبصفة خاصة بالنسبة لأغلبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإذا كان قد أمكننا أن نوافق على حظر كامل لنوعين من أسلحة الدمار الشامل وأقصد الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية وأن نبرم معاهدات دولية لهذا الغرض فليس لدينا حجة في عدم القدرة على الموافقة على الحظر الكامل للأسلحة النووية والقضاء التام عليها. والحكومة الصينية طالما أيدت الإبرام المبكر لصك قانوني دولي بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية والقضاء التام عليها. وريثما يتم ذلك الهدف ينبغي لنا ويمكننا في الوقت ذاته اتخاذ بعض الخطوات.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي إحدى تلك الخطوات. فلأول مرة في التاريخ لدينا الآن معاهدة تحظر عالمياً بشكل ملزم قانونياً أية تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية وأية تفجيرات نووية في جميع البيئات وفي جميع الأماكن. وعلى الرغم من العيوب المختلفة في المعاهدة التي لا تلقى الرضا الكامل لحكومة الصين، نعتقد أن المعاهدة تسهم في التقدم في عملية نزع السلاح النووي بالإضافة إلى عدم انتشار الأسلحة النووية الأمر الذي يعزز السلم والأمن الدوليين. وعلى أساس هذا الإدراك شارك الوفد الصيني في المفاوضات كلها بموقف جاد ومسؤول وقدم إسهامات هامة في الإبرام النهائي للمعاهدة. وعلى أساس هذا الإدراك أيضاً قررت الصين أن تكون من بين أوائل البلدان التي توقع على هذه المعاهدة. ونأمل أملاً مخلصاً في أن تحظى المعاهدة بالانضمام والامتثال العالميين في أقرب وقت ممكن.

ومن بين الخطوات الأخرى التي ينبغي، بل يمكن، اتخاذها قبل الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها التامة التخلي عن سياسة الردع النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وزيادة تخفيض الأسلحة النووية من

السيد شا زوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):
اسمحوا لي سيدي الرئيس في البداية أن أهنئكم، نيابة عن الوفد الصيني، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ووفد الصين على ثقة بأنكم، بفضل مهاراتكم الدبلوماسية البارزة وخبرتكم الثرية، ستقودون هذه اللجنة إلى النجاح. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم ولكي نعرب عن شكرنا للسفير أردني نشولون ممثل منغوليا على اسهامه العظيم في أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

كما نرحب بالسيد لين كو - شونغ الأمين الجديد للجنة الأولى، ووفد الصين، كعادته دائماً، سيعمل مع سائر الوفود من أجل الوصول إلى خاتمة ناجحة لأعمال اللجنة.

ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، تم إحراز تقدم كبير في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. وقبل فترة ليست طويلة اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي غضون فترة قصيرة استغرقت بضعة أسابيع وقّع على تلك المعاهدة ١٢٦ بلداً. ومن المتوقع أن تدخل اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ خلال فترة وجيزة. والدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة اعتمدت البروتوكول بحظر أسلحة الليزر المسببة للعمى، وعدلت البروتوكول بشأن الألغام، ووضعت قيوداً أشد على استخدام الألغام البرية. ويجري بذل جهود كبيرة لتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد أبرمت بلدان في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا معاهدة بليندابا ومعاهدة بانكوك، على التوالي، مما زاد من المناطق التي تشملها المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي الوقت ذاته لا يسعنا إلا أن ندرك أن ترسانات نووية ضخمة لا تزال موجودة؛ وأن المعاهدات المبرمة بشأن تخفيض الأسلحة النووية لم تنفذ حتى الآن؛ وأن بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية ما زالت تتشبث بسياسة الردع النووي؛ وأن بعض البلدان منخرطة بنشاط في أبحاث عن وسائل دفاعية صاروخية وغيرها من منظومات الأسلحة المزعجة للاستقرار وفي تطوير الموجود منها؛ وأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لم تصدق عليها حتى الآن الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية؛ وأن الكميات الكبيرة من الأسلحة الكيميائية التي تخلصت منها بعض البلدان بوضعها في أراضي

كبيراً من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التزم التزاماً قانونياً بالتخلي إلى الأبد عن خيار اقتناء الأسلحة النووية - فإن من باب أولى أن يكون لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية السبب في المطالبة بأن تقطع الدول الحائزة للأسلحة النووية مثل هذا الالتزام بصيغة ملزمة قانونياً. وهذا المطلب ليس معقولاً فحسب ولكنه عادل أيضاً.

وينبغي للدول التي نشرت أسلحة نووية فيما وراء البحار أن تسحبها بالكامل. وبإمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية وينبغي لها أن تفعل ذلك قبل الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها النهائية. فنشر الأسلحة النووية في أراضي بلدان أخرى، لأي سبب وبأي صورة، يرقى إلى مستوى الانتشار النووي. وهذا لا يعرض سلم وأمن البلدان المضيفة والمناطق الكائنة فيها للخطر فحسب ولكن يتعارض أيضاً مع جهود عدم الانتشار التي يبذلها المجتمع الدولي، بما فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها، التي تدعي بأنها نصيرة عدم الانتشار النووي. وينبغي لهذه البلدان أن تسحب على الفور جميع أسلحتها النووية من البلدان الأخرى. والصين لم تنشر على الإطلاق أية أسلحة نووية خارج أراضيها.

وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بتأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، واحترام مراكز تلك المناطق بوصفها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وقطع الالتزامات اللازمة. ولن يكون ذلك مفضياً إلى عدم الانتشار فحسب ولكن سيكون له لا محالة أثر إيجابي على عملية نزع السلاح النووي. وقد أبدت الحكومة الصينية دوماً احترامها وتأييدها للجهود التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من خلال مشاورات طوعية، لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، حسبما تقتضي الظروف المحددة لكل منطقة.

وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥ أكدت الحكومة الصينية مرة أخرى بصورة رسمية، من خلال بيان قومي، موقفها بالأبدي، في أي وقت وفي أي ظرف من الظروف، البادئة باستعمال الأسلحة النووية، أو باستعمال الأسلحة النووية أو بالتهديد باستعمالها ضد أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وعلى هذا الأساس، استجابت الصين بصورة إيجابية لمبادرات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقامت الصين بالتوقيع والمصادقة على البروتوكولين الأول والثاني لكل من معاهدة ثلاثيولكو ومعاهدة راروتونغا،

جانب البلدان التي لديها ترسانات نووية ضخمة. إن الردع النووي كان نتاج الحرب الباردة ويجب الآن أن يكون قد انتهى أيضاً. فالיום وقد انتهت الحرب الباردة، فإن الإصرار على الردع النووي تعبير عن عقلية الحرب الباردة ومن الواضح أنه قد أصبح بالياً. ولن يحقق الأمن لأي بلد.

وبالنسبة لمسألة نزع السلاح النووي نرحب بجهود الدولتين العظميين النوويين من أجل تخفيض ترسانتيهما النوويين. بيد أن هذه الجهود ليست كافية والحقيقة هي أنه لا يزال لديهما أكثر من ٩٠ في المائة من الأسلحة النووية للعالم. لذلك فإنهما ملزمتان بمواصلة التخفيض الكبير لترسانتيهما النوويين. والصين مضطرة، في ظل ظروف تاريخية محددة، إلى استحداث وامتلاك عدد صغير من الأسلحة النووية. والصين فعلت ذلك من باب الحرص على بقائها والدفاع عن النفس ليس إلا. وأسلحتها النووية لم تشكل أبداً، ولا تستهدف أن تشكل، أي تهديد للآخرين. والصين، باعتبارها دولة حائزة للأسلحة النووية، أيدت دوماً الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. كما أنها لم تتخل أبداً عن مسؤوليتها عن نزع السلاح النووي.

إن التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، في أي وقت من الأوقات وفي ظل أية ظروف، وتعهدها غير المشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، علاوة على الإبرام المبكر للصكوك القانونية الدولية في هذا الشأن، خطوة أخرى يمكن، بل ينبغي، اتخاذها قبل الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها النهائية.

والصين، بوصفها إحدى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، قطعت على نفسها منذ أمد طويل هذه الالتزامات. واليوم، حدثت تغييرات رئيسية في الحالة الدولية وفي العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونود أن نسمع من دول أخرى حائزة للأسلحة النووية بما لديها من أسباب واعتبارات كامنة للاستمرار في إصرارها على البدء باستعمال الأسلحة النووية. فمن واجب الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد دون قيد أو شرط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبعد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى - مما يعني أن عدداً

البرية المضادة للأفراد. وقد شاركنا بنشاط في تعديل بروتوكول حظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة، وأسهمنا بنصيبنا في هذه العملية. وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦، أعلنت الحكومة الصينية رسمياً أن الصين ستمتنع عن تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد التي لا تفي بالمواصفات الفنية للبروتوكول المعدل، حتى قبل دخوله حيز النفاذ. ونحن نرى أنه ينبغي لدى حسم مسألة الألغام البرية إيجاد توازن سليم بين الشواغل الإنسانية والاحتياجات المشروعة للدول ذات السيادة من أجل الدفاع عن النفس. والسبيل الصحيح لمنع الألغام البرية من إيذاء الناس الأبرياء ينبغي أن يتمثل في القيام، بطريقة صحيحة ومعقولة، بتقييد استخدام الألغام البرية وفي الحظر الصارم لاستخدامها العشوائي. والاقتراح بحظر جميع الألغام البرية المضادة للأفراد لا مبرر له، نظراً إلى أنه افتراض قائم على المغالاة في الشواغل الإنسانية وعلى التجاهل الكامل للحالات المحددة للبلدان الأخرى والجدوى العسكرية للألغام البرية. ونحن لا يمكننا أن نوافق عليه.

وحيث أن البروتوكول المعدل يشمل بالفعل بعض القيود الهامة والمعقولة والملموسة على استخدام الألغام البرية، ولا سيما الألغام البرية المضادة للأفراد، فإن مهمتنا ذات الأولوية ينبغي أن تكون التقيد العالمي بالبروتوكول المعدل. وفي الوقت ذاته، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر وتقديم المزيد من المساعدة التقنية لأنشطة إزالة الألغام، لتمكين سكان البلدان التي تمزقها الحرب من العودة إلى ديارهم والاندماج في المجتمع في أقرب وقت ممكن. وستقوم الصين بإجراء استعراض جاد ومسؤول وشامل للبروتوكول المعدل وستنظر في المصادقة عليه. وسنواصل أيضاً تقديم المساعدة اللازمة لأنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها بلدان أخرى.

وإن الصين، بوصفها إحدى الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسَّمِيَّة (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة، تفي بصورة جادة وشاملة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتقدم كل سنة إلى الأمم المتحدة المعلومات ذات الصلة، حسبما تقتضيه تدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاقية. وفي الوقت الراهن، تعمل الدول الأطراف في الاتفاقية على تعزيز فعالية الاتفاقية. وفي ضوء السمات الخاصة للأسلحة البيولوجية والعوامل الفنية المعقدة المتصلة بها، ينبغي بذل الجهود لوضع صياغة واقعية للتعريف والمعايير والقوائم ذات الصلة؛ وللتحديد الواضح لأنشطة المحظورة والمسموح بها بموجب

وهي تؤيد جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. والصين على استعداد للتوقيع على بروتوكول المعاهدة ذي الصلة، متى حسمت الدول الأطراف في المعاهدة بطريقة منصفة مسألة التحديد الجغرافي، التي تثير القلق لدى الصين.

ويسر الوفد الصيني أن يشير إلى أن ١٦٠ دولة وقعت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأن ٦٤ دولة منها أودعت صكوك المصادقة عليها. وبالإمكان توقع دخول الاتفاقية حيز النفاذ قريباً. وترى الصين أن مفتاح تحقيق هدف وغرض هذه الاتفاقية يكمن في تنفيذها. وينبغي تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة ومرافق إنتاجها في أقرب وقت ممكن. وينبغي للدول التي تخلت عن أسلحة كيميائية في بلدان أخرى أن تحسم بجد وبسرعة هذه المسألة وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

ويعرب وفد الصين عن تقديره للتقدم المحرز منذ عام ١٩٩٣ في اللجنة التحضيرية للمنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية. وإننا نطلب مرة أخرى إلى جميع الأطراف المعنية إبداء الإرادة والمرونة السياسيتين اللازمتين في اللجنة التحضيرية كيما يمكن أن تحسم بطريقة صحيحة المسائل الرئيسية الباقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية المتخلى عنها، وعمليات التفتيش بالطعن، والمادة الحادية عشرة قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وبالنسبة لكثير من البلدان، وخاصة البلدان ذات الحدود البرية الطويلة، تظل الألغام البرية سلاحاً فعالاً للدفاع عن النفس. ومن حق جميع الدول، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، أن تستخدم الوسائل العسكرية المشروعة لضمان أمنها. والشعب الصيني لم ينس كيف ألحقت الألغام البرية خلال ثماني سنوات طويلة من الحرب ضد غزو الفاشيين اليابانيين، الهالك بالغزاة ولعبت بالتالي دوراً هاماً في انتصار الصين في الحرب. وهناك فيلم يصور ذلك الجزء من التاريخ، عنوانه "حرب الألغام البرية" له شعبية كبيرة في الصين ويحبه الشعب الصيني بأكمله.

وفي الوقت ذاته، فإن الصين، حكومة وشعباً، تحمل دوماً الشواغل الإنسانية المتصلة بالألغام البرية محمل الجد. ونحن نؤيد الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي الرامية إلى منع القتل والتشويه العشوائيين للمدنيين الأبرياء بالألغام البرية ونوافق على وجوب تطبيق قيود معقولة ومناسبة على استخدام الألغام البرية، ولا سيما الألغام

للعمل مع جميع البلدان والشعوب المحبة للسلام والعدالة من أجل تحقيق هذا الهدف.

السيد بون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي يا سيدي بأن أضيف تهانئ وفدي الحارة على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. ونتمنى لكم ولسائر أعضاء المكتب كل نجاح.

إن نزع السلاح النووي العام الكامل الآن حتمية دولية، ونزع السلاح العام تحد يجب علينا، مجتمعين وفرادى، أن نصارعه ونحله بسرعة من أجل مصلحة السلم والأمن في عالمنا.

وقد كان توازن القوى سمة رئيسية لنظامنا الدولي على مدى قرون. وعقب الحرب العالمية الثانية، رأينا العالم تستقطبه دولتان عظيميان؛ سعت كل منهما بطريقتها الخاصة ومستخدمة استراتيجيتها الخاصة بها للحفاظ على توازن منصف للقوة في أسوأ الأحوال، أو لتغيير التوازن لصالحها في أفضل الأحوال. وأصبح نظام توازن القوة أكثر حدة فيما بعد بتطوير الأسلحة النووية. وأصبح توازن قوة الأسلحة التقليدية مدمجا في الجانب النووي، وسعت كل دولة عظمى إلى إنتاج تشكيلة أوسع من الأسلحة النووية الأقوى لإعطائها وزنا إضافيا في التوازن. وإلى حد ما، تحول التوازن بالأسلحة التقليدية إلى توازن نووي؛ وأصبح هذا يعرف بتوازن الرعب.

والحالة التي سادت في ذلك الوقت وخلقت عناصر نظام توازن القوة القائمة على قدرة التسليح النووي لم تعد قائمة. ولا يوجد الآن سوى دولة عظمى واحدة في هيكل القوة العالمي. وبالتالي، فإن عنصر التسليح النووي، بوصفه سباجا لتوازن القوة بالأسلحة التقليدية، لم تعد له أهمية على كوكبنا اليوم، وإزالة الأسلحة النووية كليا من شأنها أن تخلص عالمنا من تهديد خطير لوجودنا في حد ذاته.

والخصومات والصراعات الموجودة في عالمنا ليست عالمية في شكلها أو نطاقها. وفي الحقيقة، فإن الخصومات والصراعات التي وقعت في السنوات العشر الأخيرة في أجزاء عديدة من العالم كانت داخلية وإقليمية، واحتواها المجتمع الدولي دون استخدام أسلحة نووية. وفي الحقيقة، بوسعي أن أقول إنه كان يمكن حلها جميعها على نحو شامل ودائم لو كان قدر أكبر من الإرادة متوفرا لفعل ذلك لدى الدولة العظمى والدول الكبرى الأخرى من جهة، ولدى أطراف الصراع من جهة أخرى، وبوجود الأمم المتحدة كعامل حافز.

الاتفاقية؛ ولأن تستكشف، على هذا الأساس، تدابير التحقق الفعالة والمجدية، بالإضافة إلى التدابير الرامية إلى منع إساءة الاستخدام وإلى حماية الأسرار التجارية وإلى التقليل من التدخل غير اللازم في البحوث العلمية والأنشطة الصناعية العادية. وشاركت الصين في عمل الفريق المخصص بطريقة بناءة ومسؤولة. ونحن على استعداد لمواصلة العمل عن كثب مع الدول الأطراف الأخرى لتعزيز فعالية الاتفاقية.

وفي الوقت الذي كان ولا يزال يحرز فيه التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، بزغت بعض المسائل الجديدة التي تواجهنا بتحديات خطيرة. وما لم تعالج هذه المسائل بصورة صحيحة وفي الوقت المناسب فإنها لن تؤدي إلى خسارة المكاسب المحققة بالفعل في تحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب بل ستحفز أيضا على نشوب سباق تسلح جديد لا يرغب أحد فيه.

إن ما تدعى شبكة القذائف الدفاعية التعبوية، التي تعمل بعض البلدان على تطويرها، ستكون قادرة على اعتراض القذائف الاستراتيجية، متجاوزة بالتالي الحدود التي تفرضها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وجاعلة المعاهدة عديمة المغزى. وإن تطوير مثل هذه الشبكة سيغيى زيادة تخفيض الأسلحة النووية من قبل الدول النووية الرئيسية، وسيجدد سباق التسليح، وسيزعزع التوازن الاستراتيجي العالمي. كما أنه سيؤدي حتما إلى إثارة الشواغل لدى البلدان الأخرى وإلى إخماد حماسها للمشاركة في العملية العالمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي ما يسمى بالتعاون فيما بين بعض البلدان في تطوير شبكات القذائف الدفاعية التعبوية إلى انتشار منظومات القذائف المتطورة والتكنولوجيات ذات الصلة، مشكلا بالتالي تهديدا للأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي وحتى على الصعيد العالمي. وباختصار، لن يحقق تطوير شبكات القذائف الدفاعية التعبوية أي مكسب بل سيؤدي إلى هدر كل ما تم تحقيقه. إننا نحث البلدان المعنية على التوقف فورا عن إجراء البحوث على هذه الشبكات وعن تطويرها ونشرها. ونحثها أيضا على ألا تمضي في هذا السبيل الخطر أكثر من ذلك.

إننا نواجه فرصا وتحديات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. وقد منحنا التاريخ المهمة المحيطة، مهمة متابعة نزع السلاح من أجل الحفاظ على السلم والأمن ومن أجل التنمية. والصين على استعداد

أن الاتفاقية لا معنى لها إن لم تصادق عليها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ولذلك، يدعو بلدي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى اتخاذ الخطوات للمصادقة على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

وبالمثل، فإن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المعروفة باتفاقية الأسلحة البيولوجية، لا تزال دون مفعول. وسيعقد قريبا مؤتمر للاستعراض، ويدعو بلدي جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى إعطاء معنى للاتفاقية بوضع الترتيبات لبروتوكول للتحقق في صيغتها النهائية. ويجب أن نعطي الاتفاقية الوسائل اللازمة لتقوية الامتثال، مثل التفتيش في الموقع.

ويشكل إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية تهديدا خطيرا لجهودنا الرامية إلى نزع السلاح النووي الكامل. وندعو المجتمع الدولي إلى البدء في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وفي نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فورية لمنع وردع الاتجار غير المشروع بالمواد

إن الخصومات والصراعات الموجودة في عالمنا تطفو على السطح بصورة متزايدة داخل البلدان نفسها نتيجة لمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية قد تشكل، على الرغم من ذلك، تهديدا للسلم والأمن. واستخدام الأسلحة النووية ليس حلا لهذه الصراعات. والمبالغ الضخمة التي أنفقتها الدول النووية لتمويل إنتاج ونشر الأسلحة النووية، لو أنفقت داخليا لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية لعززت التنمية والنمو ولقللت الصراعات وخفضت حدة التوترات. ومن شأن منظومة أمم متحدة منشطة ومجلس أمن مقام على العالمية ونظام للدبلوماسية الوقائية أن تشكلا بديلا مناسباً للأسلحة النووية.

ولذلك، يحث وفدي الدول النووية في العالم على البدء بمفاوضات بشأن معاهدة دولية، لها نظام تحقق مقبول، لوقف وحظر استحداث وإنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية. وهذه هي الخطوة المنطقية الثانية بعد اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونقترح إطارا زمنيا واقعيا للتفاوض بشأن هذه المعاهدة وإبرامها.

ويحث وفدي أيضا المجتمع الدولي على بدء التفاوض بشأن معاهدة دولية، لها نظام تحقق مقبول، لتدمير جميع مخزونات وترسانات الأسلحة النووية، مما يخلص العالم إلى الأبد من الأسلحة النووية. ونقترح أن تبدأ المفاوضات بشأن هذه المعاهدة فور اعتماد معاهدة بشأن عدم استحداث وعدم إنتاج أسلحة نووية. وبالتزام وعمل من هذا القبيل، فإن البلدان التي لا تؤيد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستتشجع على فعل ذلك.

من العار على عالم اليوم المتحضر أن تكون الألغام البرية المضادة للأفراد جزءا من تسليح البلدان. ويود بلدي أن يضم صوته إلى المطلب الدولي بالبدء فوراً بمفاوضات بشأن اتفاق دولي يحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد. وفضلا عن ذلك، يوصي بلدي الأمم المتحدة بأن تنظر في وضع وتنفيذ برنامج دولي لإزالة الألغام. فآلاف الأطفال الأبرياء يموتون بصورة مأساوية نتيجة لهذه الألغام، مع أننا ألزمتنا أنفسنا بحماية أطفال العالم.

ومما يعطي صورة محزنة لمجتمع الدول أنه بعد الجهود المتضافرة التي بذلت والفتح الذي تحقق. ففي المفاوضات بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإن الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ بعد. والحقيقة

النووية. وليس هذا الاتجار ممكنا ومدرا للربح إلا لوجود من يستعد للشراء.

ونحن في منطقة جنوب المحيط الهادئ قلقون جدا إزاء التقارير عن وجود خطط لدى بعض وكلاء تصريف النفايات النووية عديمي الضمير لاستخدام جزر بالميرا وبعض المواقع الأخرى في منطقة المحيط الهادئ كمرافق دائمة للتخلص من النفايات النووية. ونحن نعتبر هذه الاقتراحات تهديدا لأمننا، ولا سيما تهديدا لبيئة وأغذية وصحة منطقتنا.

ويجب أن نسعى إلى تخفيض ترسانات أسلحة الدمار الشامل التقليدية. وتجارة الأسلحة الراهجة والنفقات الوطنية الضخمة على الأسلحة تولد نوعا جديدا من سباق التسلح، نشهد نتائجها في الصراعات العديدة في عالمنا.

ويرحب بلدي بعقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. فنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام شرطان لا غنى عنهما لتحقيق سلم وأمن دائمين في عالمنا. فلنعمل جميعا الآن لنعزز نزع السلاح النووي الكامل ونزع السلاح العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.